مقولة الكثرة والقلة في جموع العربية؛
قراءة في الواقع والمُتَخَيَّل

إعداد

محمد عبدو فلفل

جامعة حماة

الجمهورية العربية السورية

• ملخص البـــحث

أجمع القدماء من نحاة العربية على أنها خَصّت أبنية من جموعها بالدلالة على القلة، كما خصت أبنية أخرى بالدلالة على الكثرة، وقد تابع جمهورُ المحدثين سلفَهم في هذه المسألة، بل ذهب بعضهم إلى أن من خصائص العربية حصرَ بعض صيغ جموع التكسير... في الدلالة على القلة بالمفهوم الذي حددوه لها[1]. على أن ذلك لا ينفي أن بعض المحدثين رأوا أن هذه الخصيصة خصيصة مزعومة لا تؤيدها معطيات المدونة اللغوية المعتمدة في دراسة العربية وصفاً وتصنيفاً وتقعيداً.

وقد عالج البحث هذه القضية في ضوء ما قيل فيها قديماً وحديثاً، فبدأ بمقولة الكثرة والقلة عند القدماء مبيناً جموع التكسير الدالة على القلة عندهم، وتفسيرَهم ظاهرة القلة والكثرة، وأدلتهم عليها. وذهابَهم إلى القول بالاستغناء بأحد ضربي جموع التكسير عن نظيره، وأن جموع القلة والكثرة للثلاثي الأصول فقط، ووقف عند دلالة الجمع السالم على الكم عند القدماء. ومضى البحث في تتبع مقولة الكثرة والقلة عند المحدثين، فذكر أقوال أنصار قضية القلة والكثرة منهم، ثم ما قاله محدثون منكِرُون لمقولة القلة والكثرة، ثم ناقش البحث مقولة الكثرة والقلة في جموع العربية حتى انتهى بالتفصيل والدليل العقلي والنقلي إلى أنّ دلالة جموع العربية على الكم دلالة تركيبية سياقية، لا دلالية صرفية إفرادية.

*****

(١) انظر: برجشتراسر التطور النحوي للغة العربية، تر. رمضان عبدالتواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١١١.

أولاً: مقولة الكثرة والقلة عند القدماء

معروفٌ أن العربية تميِّز من حيث العدد بين ثلاثة أضرب من الأسماء: ضرب للمفرد، وضرب للمثنى، وضرب للجمع، وهو ما دل على الثلاثة وما فوقها، ومن المُجْمَع عليه أن القدماء رأوا أن العربية خصت ضرباً من جموعها بالدلالة على القلة، أي على ما بدأ بالثلاثة وانتهى بالعشرة، كما خصت ضرباً آخر من جموعها بالدلالة على الكثرة، أي بالدلالة على الأحد عشر، أو على الثلاثة إلى ما لا نهاية له، وذلك على ما سنرى من خلافهم في هذه القضية، يقول سيبويه (١٧٩هـ) «اعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به، وهي له في الأصل،... فأبنية أدنى العدد (أَفْعُل) نحو أكلب، وأكعب. (وأفْعال) نحو أجمال، وأعدال، وأحمال، (وأفْعِلَة) نحو أجربة... وفِعْلَة نحو غلمة... فتلك أربعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر»[1].

ويقول الزجاجي (٣٣٧هـ) «الجمع لَمَّا كان... مختلفاً في القلة والكثرة جُعِلَ هذا اللفظ لما بعد الاثنين، فاشترك فيه القليل والكثير، وربما اقْتُصر به على ما دونَ العشرة، وربما جاوز ذلك، وجُعِلَ له لفظٌ آخر يختص بقليل الجمع، وذلك في المُكَسَّر من الجموع، فجُعِلَتْ له أمثلة مختصة بالقليل، وهي أربعة: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة. فهذه الأمثلة واقعة على أقل العدد، وهو ما دون العشرة»[2]. إذن جموع القلة عند القدماء شملت عدداً من جموع التكسير، كما شملت الجمع السالم عند جمهورهم.

على أن الملاحظ كما سنرى أن القول بدلالة بعض جموع التكسير على القلة واضح ومُجْمَعٌ عليه لديهم، وضوحاً وإجماعاً، لا نجدهما في موقفهم من دلالة

(١) سيبويه، الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، ٣/ ٤٩٠.

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م. ص١٢٢، وانظر: الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، ص٣٧٢. و: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل، بيروت، ص ١٨٩، وابن يعيش شرح المفصل، ٥/ ٩-١٠.

جمع السلامة على القلة، مما يسوغ لنا أن نجعل الحديث عن دلالة بعض جموع التكسير على القلة عندهم في فقرة مستقلة عن الحديث عن دلالة الجمع السالم عليها. وذلك على النحو التالي:

١. جموع التكسير الدالة على القلة عند القدماء:

جَمْعُ التكسير في العربية هو ما دل على ثلاثة فأكثر، وذلك بتغيير صورة مفرده بالزيادة نحو سَهْم وسِهام، أو النقص نحو كِتاب وكُتُب، أو بقلب بعض الأحرف نحو حِمار وحَمِير، أو بتغيير الحركات فقط، نحو أَسَد وأُسْد، أو بتغير صورة المفرد تغييرا مقَّدراً، كفُلْك بضم فسكون، للمفرد والجمع، فزنته في المفرد كزنة قُفْل، وفي الجمع كزنة أُسْد[١]. ويشارك العربية في ظاهرة جموع التكسير هذه من اللغات السامية اليمنية والحبشية[٢]. أما تخصيص بعض جموع التكسير بالقلة فلم يشر المعنيون فيما وقفتْ عليه الدراسة إلى وجوده في غير العربية من أخواتها الساميات.

والملاحظ أن أبنية جموع التكسير تعددت في العربية سواء أكان ذلك لأسماء مختلفة، أو لاسم واحد، وذلك لأسباب، أُجْمِلَتْ بالتعدد اللهجي الذي كانت عليه العربية قبل جمع نصوصها وتقعيدها، وبتخصيص بعض الأبنية بالدلالة على القلة دون الكثرة، أو العكس، وبتخصيص بعض أبنية جمع الاسم الواحد بدلالات معجمية مختلفة باختلاف هذه المباني، وبالضرورة الشعرية أوالسجع[٣]، والمشهور أن

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف بمصر، ٤/ ٦٢٨، ومحمد الأنطاكي، المحيط، ط٣، دار الشرق العربي، بيروت ١/ ٢٥٩.، وأحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تقديم محمد عبدالمعطي، ط دار الكيان، الرياض، ص١٥٣.

(٢) انظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨م، ص٥٥، وعلي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، ط١، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٥م، ص ٢١٦-٢١٧، ووافي حاج حامد، ظاهرة جمع التكسير في اللغة العربية، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٣، ١١-١٢.

(٣) انظر: فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ط٢، دار عمار، عمان، ٢٠٠٧م، ص١١٣.

أبنية جموع التكسير في العربية سبعة وعشرون[1]، والمشهور[2] أيضاً أن أربعة منها للقلة كما يلاحظ فيما نقلناه قبلاً عن سيبويه والزجاجي. وفيما يلي عرض لتفسير القدماء لظاهرة القلة والكثرة ولأدلتهم عليها، ولأهم ضوابطهم وأحكامهم فيها.

أ- تفسير القدماء لظاهرة القلة والكثرة، وأدلتهم عليها:

لم يكتف بعض النحاة بإقرار ظاهرة جموع القلة والكثرة، بل عملوا على الاستدلال عليها وتفسيرها، بأن ما سمَّوه جموع القلة إنما جاء تمييزاً للأعداد القليلة (من ثلاثة إلى عشرة) وأنها تُصَغَّر على لفظها[3]، وأنها تُجْمَع جمع تكسير كما تُكَسَّرُ الأسماء المفردة لمناسبةٍ، تجمع بينهما، وهي إفادة القليل، يقول المرزوقي مستدلاً على دلالة الجمع الصحيح على الكثرة: «لم يُتَناوَلْ بالجمع كما تُنُوول الأبنية المصوغة لأدنى العدد، وهي أربعة: أفْعال وأفْعِلة وأفْعُل وفِعْلة، وكُسِّرَتْ تكسير الآحاد لمناسبتها لها في إفادة القليل، ألا ترى قولهم: أكْرُع، وأكارع، وأبيات وأباييت... كما أن ما وضع لأدنى العدد يصغر على لفظه، وهي هذه الأبنية الأربعة»[4].

وفي السياق نفسه يقول ابن يعيش (٦٤٣هـ): «كان القياس أن يُجْعَل لكل مقدار من الجمع مثالٌ، يمتاز به من غيره كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع، فلما تعذر

(١) انظر: المرجع السابق، ص١١٣، وأحمد الحملاوي، شذا العرف، ص١٥٣.

(٢) المتفق عليه من جموع التكسير الدالة على القلة أربعة، وهي: أفْعال- أفْعِلَة - أفْعُل- فِعْلَة. والمختلف فيه خمسة، وهي: فُعُل- فَعَلَة- فِعَلَة- أفْعلاء- فِعَل. انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢/ ٣٠٧، وفاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص١١٨، ووافي حاج حامد، ظاهرة جمع التكسير في اللغة العربية؛ ص٥١، ووسمية عبدالمحسن محمد المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٤م، ص٩٠.

(٣) انظر: وافي حاج حامد، ظاهرة جمع التكسير في اللغة العربية، ص١٦١.

(٤) المرزوقي، ألفاظ العموم والشمول، تح: خليل إبراهيم العطية، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤، ص٥٧. نقلا عن وافي حاج حامد، ظاهرة جمع التكسير في اللغة العربية، ص، ١٦، وانظر: سيبويه، الكتاب ٣/ ٤٩٠. والمبرد المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، ط: عالم الكتب، بيروت، ٢/ ١٥٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٧٤.

ذلك؛ إذ كانت الأعداد غير متناهيةِ الكثرة اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير، فجعلوا للقليل أبنية تغاير أبنية الكثير، ليتميز أحدها من الآخر»[1]، «ويدل على أن هذه الأبنية للقلة أمران: أحدهما أنك تصغرها على لفظها، فتقول في تصغير أفْلُس أُفَيْلِس... والثاني أنك تفسِّر به العدد القليل، فتقول: ثلاثة أفلس... وكذلك الجمع بالواو والنون، والألف والتاء، تقول: ثلاثة بنين وثلاث شجيرات، فتمييزك بهذه الجموع العددَ القليل دليلٌ على ما قلناه»[2].

ويفسر ابن يعيش أيضاً اقتصار جموع القلة والكثرة على الثلاثي من الأسماء فيقول: «واعلم أن هذا الفصل بين أبنية القليل والكثير إنما وقع في الثلاثي لخفة لفظه، وكثرة دوره؛ إذِ الكلمةُ إذا كثرتْ كثرَ التصرف بها... فثبت بما ذكرناه كثرة تصرفهم في الثلاثي، وقلة تصرفهم في الرباعي والخماسي، فلذلك كان لكل مثال من أمثلة الثلاثي أمثلة كثيرة في الكثرة والقلة، ولم يكن للرباعي إلا مثال واحد للقليل والكثير، فيه سواء، وهو فَعَالِل... ولم يكن للخماسي مِثالٌ في التكسير لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف...، واعلم أن أبنية القلة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة، ولذلك يجري عليه كثير من أحكام المفرد، ومن ذلك جواز تصغيره على لفظه خلافاً للجمع الكثير، ومنها جواز وصف المفرد بها، نحو ثوبٌ أسمالٌ، وبُرْمَة أعشار، ومنها جواز عود الضمير المفرد إليها بلفظ الإفراد نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: ١٦/ ٦٦]»[3].

واللافت أن تفسيرات القدماء لظاهرة القلة والكثرة واستدلالاتهم عليها، إنما تقوم في الغالب على التصور الذهني والاستدلال العقلي، وأما استدلالهم

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ١٠، وانظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح الكافية، ط٣، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م، ٢/ ١٩١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ١١، وانظر: ٥/ ١٥، وسمية عبدالمحسن محمد المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص، ٩١-٩٢.

النقلي عليها باستعمال العربية لما سمَّوه جموع قلة في تمييز الأعداد من الثلاثة إلى العشرة فليس فيه كما سنلاحظ دليل على ما استدلوا به عليه.

ب- الاستغناء بأحد ضربي جموع التكسير عن نظيره:

على إقرار النحاة بتخصيص العربية لأمثلة من جموع التكسير للقلة، وأخرى للكثرة رأوا أنها لا تلتزم ذلك دائماً، فقد تَسْتَعْمِل ما جعلوه من أبنية القلة في الكثير، وقد تفعل العكس، وهو ما سموه بالإنابة أو الاستغناء، وهو عندهم ضربان: استغناء وضعي، واستغناء استعمالي، فأما الوضعي فالمراد به أن «العرب قد يضعون جمعاً معيناً على وزن صيغة خاصة بأحد النوعين، ولكنهم يستعملون هذا الجمع في القلة حيناً، وفي الكثرة حيناً آخر، استعمالاً حقيقياً لا مجازياً، والقرائن وحدها في السياق هي التي تُعَيِّنُه لأحد النوعين»[1]، يقول ابن يعيش: «الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا: رَسَن وأرسان، وقلم وأقلام، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة، وقالوا: رَجُل ورِجال، وسَبُع وسِباع، ولم يأتوا له ببناء قلة، وأقيَسُ ذلك أن يُستغنى بجمع الكثرة عن القلة؛ لأن القليل داخل في الكثير»[2].

أما الاستغناء الاستعمالي فيريدون به أن العربية وضعت لجمع الاسم الواحد غير جمع، بعضها للقلة وبعضها للكثرة، ولكن الاستعمال استغنى عملياً بأحد هذين الجمعين، فاستعمله حيث يُتَوَقَّع أن يُسْتَعْمَل نظيره. يقول سيبويه: «واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به، وهي له في الأصل، وربما شركه فيه الأكثر، كما أن الأدنى ربما شرك الأكثر. فأبنية أدنى العدد (أفعل) نحو أكلب، وأكعب، و(أفْعال) نحو أجمال... (وأفْعِلَة) نحو أجربة... وفِعْلَة نحو غلمة.... فكل شيء

(١) عباس حسن، النحو الوافي ٤/ ٦٢٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ١١. وانظر: المبرد، المقتضب، ٢/ ١٦٠، والزجاجي، الجمل في النحو ٣٧٠-٣٧١.

خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد، وإن عُنِي به الأقل فهو داخل على بناء الأكثر، وفيما ليس له، كما يدخل الأكثر على بنائه، وفي حيزه»[1]، «وقد يجيء خمسة كلاب، يُراد به: خمسة من الكلاب»[2].

ويفسر أحد المحدثين استعمالَ أحد الجمعين موضع الآخر بما سمَّاه الاسترسال، ويقصد به أن المعاني في عالم الأذهان خلافاً لما هي عليه في عالم اللسان مسترسِلة غير متفاصلة، فـ«المعنى -عنده- ينشأ في الذهن كتلة مبهمة ثم يأخذ في التشكل، ويتحقق في الكلام بحسب قصد المتكلم»[3]. وهذا الاسترسال كما يقول هذا الدارس «قائم في معاني الكثير والقليل باعتبار أن أحدهما يفترض الآخر، وكل جنس فيه قليل وكثير، فالكثير مركب من القليل، والقليل بعض الكثير، فهما شريكان لذلك»[4].

والمهم بالنسبة لنا فيما نحن فيه أن موقف النحاة المعياري من الاستغناء الاستعمالي غيرُ حاسم، فلدى الخليل (١٧٥هـ) فيما نقله عنه سيبويه ما يوحي بأنه مقصور على الضرورة الشعرية، ففي معرض تفسيره لاستعمال العرب لجمع الكثرة (كلاب) حيث يتوقع أن يستعملوا جمع القلة (أكلب) يقول سيبويه: «سألت الخليل عن ثلاثة كلاب، فقال يجوز في الشعر شبهوه بثلاثة قرود، ويقولون: ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب، ولكن على قوله: ثلاثة من الكلاب»[5]. فالظاهر أن الاستغناء الاستعمالي عند الخليل جائز في الشعر دون النثر.

أما ابن السراج (٣١٦هـ) فنصَّ على أن القياس إنما هو أن يُلْتَزم مع الأعداد من ثلاثة إلى عشرة بناءُ القلة إن وجد، وفي ذلك يقول: «وقد يجيء خمسة كلاب، يراد

(١) سيبويه، الكتاب ٣/ ٤٩٠، وانظر: ٣/ ٥٦٧، ٦٠١.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/ ٥٦٩.

(٣) وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بلا طبعة، ولا تاريخها، ولا مكانها، ص٣٠٨.

(٤) المرجع نفسه، ص١٩٩. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ١٢٦.

(٥) سيبويه، الكتاب ٣/ ٦٢٤.

بـه خمسـة مـن الـكلاب، أي: مـن هـذا الجنـس، وكان القيـاس خمسـة أكلـب؛ لأن أفعـلا للقليـل، وفِعـالاً للكثـير»[1]، فالاسـتغناء الـدلالي عند ابن الـسراج خلاف القيـاس إذن، وشـبيه بذلـك الحـال عنـد الزجاجي الذي قـال عن أبنيـة القلة: «هـذه الأمثلـة واقعة على أقـل العـدد، وهـو مـا دون العـشرة، وربما وقعـت لأكثـر العـدد، إلا أن هذا هـو الأصل، وذلـك يقـع خروجـاً عـن القيـاس المطـرد، كـما أن بنـاء الكثـير ربما شركـه في القليـل»[2] وصرَّح ابـن مالـك (٧٦١هــ) بمنـع الاسـتغناء الاسـتعمالي تصريحـاً، لا لبس فيـه، فقال: «لا يسـوغ (ثلاثـة كلاب) ونحـوه، تؤولـه بثلاثـة من كـذا خلافاً للمـبرد»[3]

وقـد يكتفـي النحـوي بمجـرد[4] الإيحـاء بـأن الاسـتغناء الاسـتعمالي قليـل دونـما إشـارة إلى إجـازة أو منـع، كقـول الـرضي (٦٤٦هــ): «قـد يُسْـتَعار أحدهمـا للآخـر مـع وجـود ذلـك الآخـر، كقولـه تعـالى: (ثلاثـة قـروء)، مـع وجـود أقـراء»[5].

أمـا المـبرد (٢٨٥هــ) فلديـه مـا يوحـي بـأن الاسـتغناء الاسـتعمالي جائـز قياسـاً، وفي ذلـك يقـول: «فـإذا كان في الـشيء مـا يقـع لأدنـى العـدد أضفـتَ هـذه الأسـماءَ إليـه، فقلـتَ: ثلاثـة أغلمـة، وأربعـة أحمرة،...فـإن قلـت: ثلاثـة حمـير، وخمسـة كلاب جـاز ذلـك عـلى أنـك أردت ثلاثـة مـن الـكلاب، وخمسـة مـن الحمـير، كـما قـال الله عـز وجـل: يتربصـن بأنفسـهن ثلاثـة قـروء»[6]، وفَـهِم ابـن وَلَّاد مـن قـول سـيبويه:

(١) ابن السراج، الأصول، ٢/ ٤٣٢.

(٢) الزجاجي، إيضاح علل النحو، ص١٢٢-١٢٣.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، ١٩٩٠م، ٢ / ٣٩٢.

(٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ١١، والرضي، شرح الكافية، ٢أ١٩١، وأبو حيان الأندلسي، الارتشاف، تح: مصطفى أحمد النماس، ط١، القاهرة، ١٩٨٤م، ١/ ١٩٤، والسيوطي، الهمع، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٧هـ، ٢/ ١٧٤-١٧٥.

(٥) الرضي، شرح الكافية ٢/ ١٩١. وانظر: السيوطي، الهمع، ٢/ ١٧٤-١٧٥. واللافت في ذلك قول أبي حيان في الارتشاف، ١/ ١٩٤: «وقد يستغنى بجمع القليل عن جمع الكثير، وهما مستعملان، نحو قوله تعالى: (ثلاثة قروء)، وقد جمع في القلة على أقراء، فاستغني بقروء عنه». فالظاهر أن المناسب أن يقال: وقد يستغنى بجمع الكثير عن جمع القليل، وهما مستعملان، نحو...

(٦) المبرد، المقتضب، ٢/ ١٥٨-١٥٩.

«وقد يجيء خمسة كلاب، يراد به خمسة من الكلاب»[1] أنه يجيز الاستغناء الاستعمالي، بل نص ابن ولاد على أن النحاة عامة «أجازوا على ضعف استعمال إضافة العدد إلى أكثر الجمعين المستعمل منه القليل، نحو خمسة كلاب»[2]، وأما الدكتور محمود الطناحي، فقد نسب إلى النحاة عامة إجازة الاستغناء الاستعمالي غير مقيِّدٍ ذلك بالضعف، وأما هو فيرى أن ذلك كثير كما سيتضح بعد قليل لدى الحديث عن موقفه مما نحن فيه.

ومما فُسِّرتْ به إنابة العربية لأحد جمعي القلة أو الكثرة عن الآخر أن الأصل في الجمع أن يكون من ألفاظ العموم، أي أن يدل على مطلق الجمع من غير تقييد بقلة أو كثرة[3].

ج- جموع القلة والكثرة للثلاثي الأصول فقط:

اللافت أن مقولة جموع القلة والكثرة في جموع التكسير لا تشمل كل الأسماء، فهي مقصورة على الاسم الثلاثي المجرد أو المزيد، أما الرباعي الأصول والخماسي، فلا يجمع إلا جمعاً واحداً مما عرف عندهم بجموع الكثرة. يقول ابن يعيش: «كان لكل مثال من أمثلة الثلاثي أمثلة كثيرة في الكثرة والقلة، ولم يكن للرباعي إلا مثال واحد للقليل والكثير، فيه سواء، وهو فَعالِل... ولم يكن للخماسي مثال في التكسير لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف، وكان محمولاً على الرباعي في جمعه، نحو فرازد، سفارج، كجعافر، فهو بناء واحد للكثير والقليل»[4].

(١) سيبويه، الكتاب ٣/ ٥٦٩.

(٢) المبرد، المقتضب، حاشية ٢/ ١٥٩.

(٣) انظر: حجاج أنور عبدالكريم، الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير، مجلة جامعة الطائف/ الآداب والتربية، مج٢، ع٧، ٢٠١٢، ص٢٨٠، أما ابن يعيش فيرى أن الغرض من الجمع عامة إنما هو الدلالة على الكثرة. انظر: شرح المفصل، ٥/ ٧٤.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ١١. وانظر: المبرد، المقتضب، / ١٦٠، والزجاجي، الجمل في النحو، ص٣٧٨.، والرضي، شرح الكافية، ٢/ ١٩١.

د- حدود جموع القلة والكثرة:

من المسائل الخلافية عند أصحاب نظرية جموع القلة وجموع الكثرة حدود كل من هذه الجموع، فلم يتفقوا إلا على بداية جمع القلة، ونهاية جمع الكثرة، فمن المتفق عليه عندهم أن بداية جمع القلة هي الثلاثة، واختلفوا في نهايتها، فجمهورهم، وعلى رأسهم سيبويه[1] على أنها تنتهي بالعشرة ضمناً، ورأى آخرون ومنهم الزجاجي[2] أن العشرة داخلة في جموع الكثرة التي اتفقوا أيضا على نهايتها، وهي ما لانهاية له، أما بدايتها، فقد رأى بعضهم[3] أنها تبدأ بالأحد العشر إلى ما لا نهاية له، ورأى آخرون أنها تبدأ بالثلاثة، إلى ما لا نهاية له، وقد نُسِبَ هذا الرأي لبعض المحققين ولكثير من المتأخرين، ووصفه عباس حسن بالرأي السديد[4]. واللافت أن النحاة في خلافاتهم هذه يصدرون عن تصورات ذهنية غير قائمة على أدلة نصية.

٢. دلالة الجمع السالم على الكم عند القدماء:

قال جمهور القدماء من النحاة بدلالة الجمع الصحيح بنوعيه المذكر والمؤنث على القلة، ولكن اللافت نصُّ بعضهم على أن دلالته على الكثرة جائزة حسنة، وذهب غير واحد منهم إلى أن هذا الضرب من الجموع يمكن أن يدل على الكثرة، إذا ماعرِّف بأل التعريف الجنسية أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة، وأجملَ

(١) يقول سيبويه في الكتاب ٣/ ٥٦٧: باب تكسير الواحد للجمع «أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وكان فَعْلاً فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أَفعُل)، وذلك قولك: كلب وأكلب... فإذا جاوز العددُ هذا فإن البناء قد يجيء (فِعال) و(فُعُول)، وذلك قولك: كلاب...» وانظر: الفراء، الأيام والليالي والشهور، ٣١، ٣٣، ٩١، وابن السراج، الأصول ١/ ٤٣٠، ٤٣٢، ٢/ ٣١١.

(٢) يقول في «الإيضاح في علل النحو» ص١٢٢ في معرض حديثه عن جموع القلة: «فهذه الأمثلة واقعة على أقل العدد، وهو ما دون العشرة» وهو ما جاء في إحدى نسخ الجمل ح٣ ص٣٧٠، وأما النسخة المعتمدة في المتن ففيها أن العشرة نفسها من القلة عند الزجاجي، وعبارة المتن هي «وأقل العدد العشرة فما دونها».

(٣) انظر: وافي حاج حامد، ظاهرة جمع التكسير في اللغة العربية...، ص٤٤-٤٦ حيث قدم الباحث عرضاً ضافياً لخلاف المعنيين بهذه القضية.

(٤) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٤/ ٦٢٤-٦٢٧.

بعضُهم القولَ بأن الصحيح أنَّ الجمع السالم غير مختص بالدلالة على الكثرة أو القلة، وفيما يلي تفصيل القول في هذه الآراء المختلفة.

يقول سيبويه: «أمَّا ما كان على فَعْلَة فإنك إن أردتَ أدنى العدد جمعتَها بالتاء، وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعة وقصعات... وجفنة وجفنات... فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الاسم على فِعَال، وذلك قصعة وقصاع. وجفنة وجفان... وقد يجمعون بالتاء، وهم يريدون الكثير، قال الشاعر، وهو حسان بن ثابت:[1]

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فلم يُرِد أدنى العدد»[2].

وذهب مذهب سيبويه غيره من القدماء[3] دونما تصريح بجواز دلالة الجمع السالم على الكثرة، وذلك خلافٌ لما نجده عند الزجاج الذي صرح بأن استعمال الجمع الصحيح للكثرة جائز حسن، فقال: «الألف والتاء قد تأتي للكثرة، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾، وقال: ﴿فِي جَنَّاتٍ﴾، وقال: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ﴾. فالمسلمون ليسوا في غرفات قليلة، ولكن إذا خُصَّ القليلُ بالألف والتاء دلَّ عليه؛ لأنه يلي التثنية، **وجائز حسن أن يراد به الكثير**، ويدل المعنى الشاهد على الإرادة، كما أن قولك: (جمع) يدل على القليل والكثير.»[4] وشبيه بقول الزجاج فيما نحن فيه قول الزجاجي الذي نص على أن الأصل في جمع المؤنث السالم «أن يكون لأقل العدد، **وربما وقع لأكثره، فيكون ذلك جائزاً غير مردود**»[5]،

(١) انظر: ديوانه شرح عبد أ.مهنا، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، ص٢١٩.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/ ٥٧٨.

(٣) انظر: المبرد، المقتضب، ٢/ ١٥٦، وابن السراج، الأصول ٢/ ٤٣٩. والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص١٢٢-١٢٣، وابن جني، المحتسب، ١/ ١٨٧، والزمخشري، المفصل، ص١٨٩. وابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٩-١٠، والسيوطي، الأشباه والنظائر، تح: عبدالإله النبهان، ورفاقه، ط: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧، ٢/ ٣٠٧.

(٤) عبدالقادر البغدادي، خزانة الأدب، تح عبدالسلام هارون، ٨/ ١٠٧-١٠٨.

(٥) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص١٢٢.

ثم قال: «غير مدفوع أن تكون الجفنات تقع للكثير، وإن كان بابها القليل، لاشتراك الجموع ودخول بعضها على بعض، ألا ترى أن فُعُولاً من أبنية أكثر العدد، وقد تقع للقليل كما قال عز وجل (ثلاثة قروء)»[1].

أما أبو علي الفارسي فقد شكَّ في خبر انتقاد حسَّان في بيته السابق مُومِئاً إلى استعمال القرآن للجمع الصحيح في الدلالة على الكثرة، فقال: «هذا الخبر مجهول، لا أصل له؛ لأن الله تعالى يقول: وهم في الغرفات آمنون، ولا يجوز أن تكون الغرف كلها في الجنة من الثلاث إلى العشر»[2]، وأمَّا ياسين الحمصي فنص على أصل، مفادُه أن جموع القلة عامة ومنها السالم إذا عرِّفت بأل التي للاستغراق، أو أضيفت إلى ما يدل على الكثرة دلت عليها.

يقول ياسين الحمصي: «اعلم أنهم قالوا: إذا قُرن جمع القلة بأل التي للاستغراق، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة، وعلى هذا الإيرادُ على ما قاله النابغة على حسان»[3]، وعلى مثل ذلك نص أبو حيان أيضاً[4]، وأما المرزوقي فقد استدل على مجيء الجمع السالم في الكثرة بعدم جواز جمعه، فقال: «والذي سوَّغ أن يكون للكثير، ودل عليه، هو أن هذا البناء -أعني الجمع السالم- لم يُتَناوَلْ بالجمع ثانياً كما تُنُووِل الأبنية المصوغة لأدنى العدد»[5].

ويرى بعضهم أن الرضي موافق لابن خروف فيما نسبه إليه من قوله: «جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، فيصلحان لهما»[6].

(١) المرجع نفسه. ص١٢٢-١٢٣.
(٢) ابن جني، المحتسب، ١/ ١٨٧.
(٣) عبدالقادر البغدادي، الخزانة، ٨/ ١٠٩.
(٤) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ١/ ١٩٤.
(٥) المرزوقي، ألفاظ العموم والشمول، ص٥٧. نقلاً عن وافي حاج حامد (ظاهرة جمع التكسير في اللغة العربية) ص١٦١.
(٦) الرضي، شرح الكافية ٢/ ١٩١، وانظر: وسمية عبدالمحسن محمد المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص٩١.

وقد استدل مَنْ قال بدلالة الجمع السالم على القلة بدليلين: أولهما أنه يأتي كباقي جموع القلة عندهم تمييزاً للأعداد من الثلاثة إلى العشرة[1]، وليس في ذلك كما سنرى على التسليم به -دليل على ما استدلوا به عليه، إضافة إلى أن تمييز الأعداد من الثلاثة حتى العشرة بالجمع الصحيح ليس متفقاً عليه عند النحاة، فقد نص بعضهم على أن الأصل أن يكون مميز هذه الأعداد جمعاً مكسراً، وأن مجيئه سالماً نادر[2]، وممن صرح بمنعه ابن مالك، وذلك حين قال: «لا تضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع تصحيح إلا إن أُهْمِلَ غيرُه، أو جاوَرَ ما أُهْمِلَ غيره، فالأول نحو سبع سماوات،... والثاني نحو سبع سنبلات»[3].

وأما لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية القاهري فأجازت إضافة أدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة، إلى جمع التصحيح مذكراً، أو مؤنثاً، أو جمع تكسر وصفاً أو غير وصف[4].

وأما ثاني دليلي القدماء على دلالة الجمع السالم على القلة فهو أن صياغة الجمع السالم إنما تكون على غرار تثنية الاسم الدالة على القليل، يقول ابن يعيش متحدثاً عن جموع القلة: «ومنها جمعا السلامة بالواو والنون...والألف والتاء، فهذان البناءان أيضاً من أبنية القلة؛ لأنهما على منهاج التثنية، والتثنية قليل، فكانا مثله»[5]، وردَّ الرضي هذا الدليلَ شاكّاً في دلالة الجمع السالم على القلة، فقال: «جمعا السلامة عندهم منها أيضاً استدلالاً بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد، وليس بشيء إذْ مشابهةُ شيءٍ لشيء لفظاً لا تقتضي مشابهته له معنى أيضاً، ولو ثبت ما نُقِلَ أن النابغة قال لحسان لَمَّا أنشده قوله: لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى...: قللْتَ جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة»[6].

(١) يقول ابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ١٠: «يدل على أن هذه الأبنية للقلة أمران: أحدهما... والثاني أنك تفسر به العدد القليل، فتقول ثلاثة أفلس... وكذلك الجمع بالواو والنون والألف والتاء، تقول ثلاثة بنين، وثلاث شجيرات، فتمييزك بهذه الجموع العدد القليل دليل على ما قلناه».

(٢) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف بمصر، ٤/ ٥٢٨.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٣٩٦.

(٤) انظر: هلال ناجي، في تيسير تعليم مباحث النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٢، ١/ ٧٦.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ٩-١٠، وعلى ذلك نص من قبل المبرد. انظر: المقتضب، ٢/ ١٥٦.

(٦) الرضي، شرح الكافية ٢/ ١٩١.

وبعد فلعله اتضح أن القدماء لم يُجمعوا على دلالة جمع السلامة على القلة. فقد جعل بعضهم دلالة السالم على الكثرة جائزة حسنة كما نص آخرون على أن إضافة هذا الجمع إلى ما يدل على الكثير أو تعريفه بأل الجنسية يجعلانه قياساً دالاً على الكثرة، وشكَّ الرضي في اختصاص هذا الجمع بالدلالة على القلة قادحاً في صحة ما استدلوا به على ذلك، وأجاز المرزوقي أن يكون الجمع السالم للكثرة، كما نص ابن خروف على أنه لمطلق الجمع من غير تقييد بقلة أو كثرة، ومما يؤيد ذلك أن القراءات القرآنية تَجمع أحياناً بين الجمعين السالم والمكسر على أحد أوزان الكثرة في قراءة الآية نفسها[1]، ومما يؤيده أيضاً أن الدليلين النقلي والعقلي اللذين استدلَّ بهما من قال بدلالة الجمع السالم على القلة لم يصمدا كما سلف أمام النقد الناقض لهما.

(١) انظر: وسمية عبدالمحسن محمد المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ٥٧، ٥٩.

ثانياً: مقولة الكثرة والقلة عند المحدثين

ذهب معظم المحدثين[1] مذهب القدماء في معالجتهم لقضية جموع القلة وجموع الكثرة، بل إن بعضهم دافع عن نظرية السلف في هذه المقولة، على أن ذلك لا ينفي أن أصواتاً محدثة تعالت منكرة لها؛ لذا سنتحدث عن هذه المسألة عند المحدثين المدافِعين عن هذه النظرية والمحدثين المنكِرين لها، وذلك على النحو التالي:

١. أنصار القدماء من المحدثين في مقولة القلة والكثرة:

ردَّدَ معظم المحدثين مقولات القدماء في قضية جموع القلة والكثرة، ومن هؤلاء أحمد الحملاوي الذي يلفت الانتباه في تناوله لهذه المسألة حرصه على بيان أثر القرائن في دلالة الجمع على الكمية، فالقلة عنده إنما تعتبر «في نكرات الجموع، أما معارفها بأل أو بالإضافة فصالحة للقلة والكثرة باعتبار الجنس، أو الاستغراق»[2]، وفي السياق نفسه يقول مصطفى الغلاييني: «إذا قُرِنَ جمعُ القلة بما يصرفه إلى معنى الكثرة انصرف إليها، كأن تسبقه أل الدالة على تعريف الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾، أو يُضاف إلى ما يدل على الكثرة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾»[3].

على أن من المحدثين من لم يكتف بتأييد القدماء في مقولة جموع الكثرة والقلة، بل عمل على الدفاع عنها والتدليل عليها، فقد كان تأكيد هذه المقولة والاستدلال على صحتها الشغل الشاغل **لوافي حاج حامد**، في رسالتهؤللماجستير

(١) انظر مثلاً: علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، ص٢١٧.، وأحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص ١٥٣-١٥٤.و فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ط٢، ص١١٣، وما بعدها، ومصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢/ ٢٨-٢٩، وعبدالمنعم سيد عبدالعال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، ٨-٩، ٢٧-٢٩، ٣٤. وعباس حسن، النحو الوافي، ٤/ ٦٢٧.

(٢) أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص ١٥٣-١٥٤.

(٣) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ٢/ ٢٩.

التي وضَّحَ فيها كما يقول: «خاصية فريدة وجوهرية من خصائص جمع التكسير في العربية، ألا وهي انقسام صيغه إلى صيغ دالة على القلة، وصيغ دالة على الكثرة»[1]، وهذه المسألة كانت عصب أطروحته التي وصفها أيضا بأنها «جاءت شاملة لكل جوانب هذا المبدأ، وما يتعلق به من أحكام، »[2].

لذا أسهب الباحث في عرض نظرية القدماء في جموع القلة والكثرة[3] مبيناً أدلته وأدلتهم على صحة هذه النظرية[4]، وأحكامهم وضوابطهم فيها، وخاصة قضية نيابة بعض الجموع في ذلك عن بعض نيابة وضعية أو نيابة استعمالية[5]، كما بيَّن خلافهم في مفهومي القلة والكثرة وحدودهما[6]، وفي عدد أبنية جموع القلة[7]. وهذا الباحث في ذلك كله لا يخرج عمَّا قاله القدماء فيما نحن فيه، فقد اعتمد كالقدماء في تأكيد صحة هذه النظرية، وفي الاستدلال عليها التحليلاتِ الذهنيةَ والتصوراتِ العقليةَ، وذلك بخلاف ما يراه محمود الطناحي، وفاضل صالح السامرائي اللذان حرصا على استنطاق النصوص في تحرير القول في هذه البابة.

القضية عند محمود الطناحي:

عرض الطناحي لهذه المسألة في بحثه الموسوم بـ(جموع التكسير والعرف اللغوي)[8]، واللافت أن هذا البحث ليس فيه ما يؤيد مقولة جموع القلة وجموع الكثرة، لا من حيث الغاية التي وجد من أجلها، ولا من حيث النتائج التي انتهى إليها، ومع ذلك ظلَّ صاحبه متمسكاً بهذه المقولة، فالغرض الأساسي من

(١) وافي حاج حامد، ظاهرة جمع التكسير في اللغة العربية، ص٣.

(٢) المرجع نفسه، ص٣.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ص٤٢ وما بعدها.

(٤) انظر: المرجع نفسه، ص١٤٢-١٥٠، ١٦٤، ١٧١، ٢٠٣-٢٠٥.

(٥) انظر: المرجع نفسه، ص٨٢-٨٧.

(٦) -انظر: المرجع نفسه، ص٤٤-٤٦.

(٧) - انظر: المرجع نفسه، ص ٥١- ٥٦، ٥٩، ٦٤، ١٤٢، ١٤٥- ١٤٧، ١٧٠-١٧٣.

(٨) - نشر أولاً في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري، المجلد ٧٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٣، وأعيد نشره في كتاب الطناحي (في اللغة والأدب؛ بحوث ودراسات) ط: دار الغرب الإسلامي.

البحث هو بيان أن العُرف هو المتحكِّم بتخصيص بعض أبنية التكسير في جمع المفرد الواحد بمعنى، وتخصيص بعضها الآخر بمعنى مغاير، كاستعمال القرآن الكريم للعيون جمعاً للينبوع، واستعماله للأعين جمعا للجارحة[1]، وذلك بغض الطرف عن قضية القلة والكثرة.

يقول الطناحي: «قضايا جمع التكسير متشعبة، ومنادحها واسعة، وقد اخترتُ من هذه القضايا قضية واحدة، هي قضية العرف اللغوي، عالجت فيها جملة من هذه الجموع، يظهر فيها ذلك العرفُ واضحاً فارقاً بين الدلالات التي يُسْتَعْمَل لها الجمع»[2]. وفي نهاية بحثه يقول الطناحي: «هذه جملة من جموع التكسير اخترتها لتكون دليلًا على سلطان العرف اللغوي على أقلام الكاتبين وألسن المتحدثين»[3]، ويقول أيضاً: «يكشف البحث عن بعض خصائص الاستعمال القرآني في إيثار بعض الجموع لدلالة معينة، وقصر بعضها على دلالة أخرى»[4].

وما تثيره هذه النتائج أمران: **أولهما** أن إثبات ما للعرف من أثر في مختلف مستويات اللغة من قبيل تحصيل الحاصل، فاللغة منشؤها العرف[5]، فمن المسلَّم به أن اللغة منظومة اجتماعية عرفية في المقام الأول، وأن للعرف أثراً بالغاً في تشريع الأحكام في مختلف الشؤون الإنسانية، ولا سيما الشرعية واللغوية[6]، وفي ذلك يقول أحد المعنيين «أظهر ما تكون الأعراف أثراً في التقنين، ذلك أن المقنَّن

(١) محمود محمد الطناحي، في اللغة والأدب؛ بحوث ودراسات، ٢/ ٥٩٦.

(٢) المرجع نفسه، ٢/ ٥٤٨.

(٣) المرجع نفسه، ٢/ ٦٠٢.

(٤) المرجع نفسه، ٢/ ٦٠٥.

(٥) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط: دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٠م، ص٤٢.

(٦) يقول الدماميني في «المنهل الصافي في شرح الوافي في النحو» ص ٢٦٠.. تح: محمد خلف الكلوت. ماجستير. كلية الآداب. جامعة البعث ٢٠١٢م: (نعم) يؤتى بها جوابا لقائل: قد قام زيد، أو أقام زيد، والمعنى قد قام، ولقائل: لم يقم زيد، وألم يقم زيد، هذا وضعها بحسب اللغة، إلا أن العرف غيَّرها في إيجاب نفي معه استفهام، ولذلك لو قال شخص: نعم في جواب: أليس عليك ألفٌ؟ ألزمناه بالألف تغليباً للعرف على اللغة، وتقديماً له عليها باعتبار الأحكام الشرعية، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، تح: مازن المبارك، ومحمد على حمد الله، ط٢، دار الفكر، ص ١٢١.

محصور في حدودٍ أرسى قواعدها العرفُ»[1]، وفي ذلك يقول تمام حسان: «إن العرف إذا كان قد حدد هذه المعايير التي يلتزم بها المتكلم، فقد جعلها كذلك حدوداً للاتجاه الذي تنمو فيه اللغة مع استعمال الفرد لها في المجتمع»[2].

لذا كان يُنْتظر في ضوء ذلك -**وهذا ثاني ذينك الأمرين**- أن تكون النتائج التي انتهى إليها الطناحي بعد استقصاءاته الغنية داعية له إلى ضرورة إعادة النظر في قاعدة جموع القلة وجموع الكثرة؛ لأن هذه الاستقصاءات الواسعة تشي بهشاشة مقولة القلة والكثرة، ولكن الرجل ظل متمسكاً بها، وحصَّنها كسائر النحاة بالاستغناء الدلالي الذي نسب الطناحي إجازته إلى النحاة عامة[3]، مع أنه يمثل عنده مخالفة صريحة وواسعة لهذه القاعدة، فـ«ترك القياس -كما يقول الرجل- والاحتكام إلى السماع كثير شائع جداً في أبنية التكسير، فما أكثر ما اسْتُعْمِل جمع القلة مكان جمع الكثرة»[4] «وبالعكس»[5].

وكأن الطناحي استشعر في كثرة مخالفة الاستعمال لقاعدته هذه إضعافاً لها، فسوغ هذه المخالفة تسويغاً لا يخلو من غرابة، فقال: «يؤكد هذا البحث أن الاستعمال غير القاعدة، فإذا كانت القاعدة في جموع التكسير تعمِّمُ فإن الاستعمال يخصِّص، وإذا كانت القاعدة تُطْلِقُ فإن الاستعمال يقيِّد تبعاً لتوجه الدلالة ومقاصدها»[6]، والسؤال الذي يفرض نفسه هو أية قاعدة هذه تلك التي يغايرها الاستعمال الذي ينبغي أن تكون ناجمة عن استقرائه قبل الوضع وضابطة له بعده، وهو ما لم يكن لقاعدة القلة والكثرة في استقصاءات الطناحي نفسه؛ لذلك يمكن القول: إن موقفه

(١) السيد أحمد عبدالغفور، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، الإسكندرية، ط: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣م، ص ٧٨.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط: دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٠م، ص١٢-١٣. وانظر: ص ٥٠، ٥٣.

(٣) انظر: المرجع نفسه، ٢/ ٥٤٨-٥٥٠.

(٤) المرجع نفسه، ٢/ ٥٥١.

(٥) المرجع نفسه، ٢/ ٦٠٥.

(٦) المرجع نفسه، ٢/ ٦٠٣-٦٠٤.

من هذه القاعدة نصرة لا نصرة فيها! فهل كان الأمر كذلك عند فاضل السامرائي؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفقرة التالية.

القضية عند فاضل السامرائي:

عرض السامرائي لمقولة جموع القلة وجموع الكثرة في كتابه (معاني الأبنية في العربية) الذي بناه على مقولة لا تصح عند التحقيق على إطلاقها، مما يلجئ المتمسكَ بها إلى الاعتساف والتكلف في تأويل أو تعليل ما لم ينضوِ تحتها من عناصر المدوَّنة اللغوية المدروسة، ومفاد هذه المقولة أن التغير في مبنى العنصر اللغوي لا بد أن ينطوي على تغير في معناه ما لم يكن ناجماً عن التعدد اللهجي[1]، يقول السامرائي في مقدمة كتابه المذكور: «لا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة؛ إذ كلُّ عدول من صيغة إلى أخرى لا بد أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة»[2].

(١) يلاحظ في أبنية اسم الآلة مثلا تعدد الصيغ الدالة على الآلة نفسها، نحو المِجرف، والمجرفة، والمحراث والمحرث، والحزام والحزامة والمحزم والمحزمة، والحلاب والمحلب. ومن الصعب نسبة كل من هذه الأسماء إلى قبيلة محددة، لأن المصادر تكتفي بذكرها غفلا من أية نسبة. انظر (معجم ما جاء على فعال من اسم الآلة) في محمد عبدو فلفل، أضواء على المشكلة اللغوية العربية، ط١، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٣م. ومن هذا القبيل أيضاً عند النحاة تعدد البنى النحوية مع وحدة المعنى، ومن ذلك وحدة معنى عبارات (ثوبُ خزٍّ، وثوبٌ من خزٍّ، وثوب خزاً)، ومن هذا القبيل عندهم التعجب المستفاد من صيغتي: ما أفعله، وأفعلْ به. انظر: مبحث (الإعراب من الوجهة الوظيفية) في المرجع السابق. وممن عارضوا مقولة أن الاختلاف بالمبنى يجب أن يترتب عليه اختلاف في المعنى، وبالعكس. بلومفليد، انظر: دانييل مانيس، علم اللغة، تر. عبدالرزاق الأصفر، وزميله [في] مجلة الموقف الأدبي، ع ١٣٥-١٣٦، دمشق، ١٩٨٦م، ص٢١٣. أما وئام الحيزم في (تأويل اللفظ، والحمل على المعنى) ص ١٢٨، فيقول بعد أن يذكر كلاماً لأبي علي الفارسي يردد فيه تلك المقولة: «الاستعمال يوحي بعكس هذا القياس والأصل، ذلك ما نجده من أمثلة الحمل على المعنى في المعجم، فما وجدناه من الأمثلة فضلاً عن الكلمات المشتركة في الجذر من نحو الموعظة والوعظ، والحوادث والحدثان، والإقدام والتقدمة... يوحي بعلاقة التساوي في معاني الكلمات، أي بما يمكن أن يطلق عليه الترادف» وأما رتشارد وأوغدنز فير (معنى المعنى) ص ٣٨٤ فيريان أن الاعتقاد بأن الكلمات المختلفة وأنساق الكلمات المختلفة لا بد أن ترمز إلى أنواع مختلفة من المراجع، وأن الأنواع المختلفة من المراجع تقتضي أنواعاً مختلفة من الكلمات إنما هو افتراض لا يقوم على أساس.

(٢) فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص٦.

ويطلق السامرائي هذه المقولة بلا تقييد في مستهل عرضه وتأكيده لنظرية القدماء في اختصاص بعض جموع العربية بالقلة، واختصاص بعضها الآخر بالكثرة، فيقول: «إننا نرى أن الأوزان المختلفة لها معان مختلفة... ولولا اختلاف المعنى ما كان اختلاف الأوزان»[1]، يقول الرجل ذلك مع تأكيده وتوضيحه أن هذه المقولة ليست سوى سبب واحد من أسباب تعدد جموع العربية[2] للأسماء المفردة عامة، وللاسم الواحد أيضاً!

في ضوء تمثُّل السامرائي لمقولة أن التغير في المبنى يجب أن يترتب عليه تغير في المعنى يغدو طبيعياً أن يقول بنظرية القدماء في جموع القلة وجموع الكثرة، ومن خصوصيات موقفه هذا تفريقه في هذه القضية بين الجمع السالم الصفة، والجمع السالم الجامد، وفي ذلك يقول: «كما أن الجمع السالم بنوعيه يفيد القلة عندهم كالسنبلات والسنابل... والزيدين والزيود، فالسالم يفيد القلة والتكسير يفيد الكثرة»[3]، ثم يقول: «غير أن هذا القول ليس على إطلاقه، وإنما يحتاج إلى تفصيل، فإن هذا الجمع يدل على القلة في الجوامد، وأما في الصفات فإن دلالته على القلة ليست مطردة، بل نستطيع القول: إن الأصل فيه عدم دلالته على القلة، وإنما الأصل فيه أن يدل على الحدث، فجمْعُ الصفات جمعاً سالماً يقرِّبُها من الفعلية، وتكسيرها يبعدها من الفعلية إلى الاسمية»[4].

والراجح أنه ما من جدوى فيما نحن فيه من التفريق بين جمع السالم الجامد، وجمع السالم الصفة، فالجمع السالم المشتق في النهاية اسم، ومن السمات الأساسية للاسم قابلية تحديد كميته: قلة وكثرة، فـ(المصَّدِّقين، والمصَّدِّقات) فيقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ٥٧/ ١٨] من أكثر الجموع السالمة دلالة على الحدث وشبهاً بالفعل بدليل عطف الفعل

(١) المرجع نفسه، ١١٣-١١٤.
(٢) انظر: المرجع نفسه، ص١١٣-١١٨.
(٣) المرجع نفسه، ص١١٨.
(٤) المرجع نفسه، ص١٢٦.

عليه ولو في الظاهر، ولكن ذلك لم ينف أنه اسمٌ بدليل إعرابه ودخول (إن) عليه، ويدل على الكثرة، فالمصَّدِّقون والمصَّدِّقات كثيرون بداهة، أو على الأقل ليسوا قلة بالمفهوم الذي حدده النحاة للقلة، ومنهم السامرائي نفسه.

ومما يؤكد ويوضح عدم جدوى التفريق فيما نحن فيه بين جمع السالم الصفة وجمع السالم الجامد كما يوضح رسوخ قدم الجمع السالم المشتق في الاسمية هو أنه غالباً ما يختزل في شخصه الاسم الموصوف وصفته، فـ(المؤمنين) في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ٢٣] معناه العميق: من الناس المؤمنين، أو من القوم المؤمنين، ومن الواضح المؤكد أن هؤلاء (المؤمنين) ليسوا قلة، وهو ما يفهم أيضاً من الجمع السالم الجامد (الغرفات) في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٤/ ٣٧] فمن المؤكد أن غرفات الجنة ليست بالقليلة، وذلك بخلاف غرفات زوجات الرسول المعبر عنها بالحجرات في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤٩/ ٤] فالراجح بالعرف والمعقول أن حجرات نساء الرسول في داره، أي غرفاتهن لا تتجاوز العشر، وإلا كان بيته أشبه بالقصر، مما يشي بغنى لم يعرف عنه. صلى الله عليه وسلم.

وبعد أن وضح السامرائي تصوره وتمثله لمقولة القلة والكثرة في جموع العربية سالمها ومكسرها أخذ يطبق ذلك على ما جاء في الاستعمال القرآني في هذه البابة، فلما لم يطرد الاستعمال على ذلك عمل بحرص لا يخلو من الافتعال على تخريج ما لا يتفق ظاهره ومقولة جموع القلة وجموع الكثرة، ومن هذا القبيل قوله: «والمراد بالقلة ما كان من الثلاثة إلى العشرة، فإن زاد على العشرة، فهو من جموع الكثرة،... ومن ذلك الإخوة والإخوان، فالإخوة جمع قلة، والإخوان جمع كثرة، وأكثر ما تستعمل الإخوة في أخوُّة النسب، والإخوان للأصدقاء...إلا في موطن واحد، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:٤٩/ ١٠]، ويمكن تخريجه على أنهم بمنزلة الأخوة في النسب»[1].

(١) المرجع نفسه، ص١١٩-١٢٠.

ومما يضعِّف هذا التخريج، كما يضعف جعل التخصص الدلالي سبباً من أسباب تعدد أبنية جمع المفرد الواحد، أن الجمع (إخوان) نفسه استعمله النص القرآني أيضا بمعنى أخوُّة النسب، وذلك في قول تعالى: ﴿أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ﴾ [النور: ٢٤/ ٦١] ولا يجدي فيما نحن فيه قول السامرائي: إن تخصيص الجمع (إخوة) بمعنى أخوة النسب، والجمع ﴿إخوان﴾ بمعنى الأصدقاء مبني على الأكثر؛ لأن مقولة التخصيص الدلالي هذه مبنية على الغالب غير اللازم أو الملزم، وهو ما يتضح من بحث الطناحي السابق الذكر، ولأن الأمر كذلك في الواقع ترى وسمية المنصور أن هذه المقولة لا يمكن أن يقاس عليها[1].

ومما نحن فيه قول السامرائي: «هذا هو الأصل في استعمال القلة والكثرة، وقد يُعْدَل عن ذلك لضرب من البلاغة، فقد تُعْطَى القلة وزن الكثرة، والكثرة وزن القلة لغرض ما، أو قد يُخَصُّ كلُّ وزن من الوزنين بمعنى، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مائَةُ حَبَّةٍ، وَاللَّهُ يُضاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]. وقوله: ﴿إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾. [يوسف: ٤٣]. فأنت ترى أن العدد واحد، هو سبع، ولكنه استعمل معه الكثرة مرة والقلة مرة أخرى، والسبب في ذلك أن الآية الأولى سيقت في مقام التكثير، والمضاعفة، فجيء بها على سنابل لبيان التكثير، وأما قوله: سبع سنبلات فجاء بها على لفظ القلة؛ لأن السبعة قليلة ولا مقتضى للتكثير»[2].

والراجح أنْ لا وجاهة للحديث عن كثرة أو قلة في الجمع إذا كان معدوداً لعدد محدد، فالعدد هو الفيصل في تحديد كم الجمع الذي يأتي معدوداً له، والعدد سبعة من الأعداد المدلول بها على القلة عند السامرائي نفسه كما لا حظنا، فكيف يستقيم بعد ذلك الحديث عن قلة أو كثرة في معدود العدد سبعة في (سبع سنبلات، أو سبع سنابل)

(١) وسمية عبدالمحسن محمد المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص٩٨.

(٢) فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية ص١٢١

وفي السياق نفسه يقول السامرائي: «ومن ذلك قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾. [البقرة: ٢/ ٥٨]، وفي الأعراف: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٦١]، فجاء بالأولى على الكثرة، وبالثانية على القلة، والقصة واحدة، والسبب أن المقام في البقرة يقتضي التكثير، والتفضل»[(١)]. وليس في هذا التخريج ما يقنع؛ لأن الجمع السالم نفسه يدل على الكثرة أيضا في قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٧١/ ٢٥] ولا شك أن خطيئات مَن أغرقوا ليست قليلة، يضاف إلى ذلك أن الجمع نفسه في آيتي سورة الأعراف، وسورة نوح قرئ أيضا مكسراً على (خطايا) أي على جمع من جموع الكثرة عندهم[(٢)]، وأن القراءات تجمع أحياناً بين الجمعين السالم والمكسر على أحد أوزان الكثرة، وهو ما أوضحته وسمية المنصور في دراستها لصيغ الجموع في القرآن الكريم.

ومما نحن فيه قول السامرائي: «قد يؤتى بجمع القلة للدلالة على قلة نسبية لا حقيقية، بمعنى أنه إذا قيس المعدود بمقابله كان قليلاً، فيستعمل للأكثر جمع الكثرة، ولِما هو دونه في الكثرة جَمْعُ القلة، وإن كان كثيراً في ذاته، فمن ذلك استعمال الأبرار والبَرَرة، فقد وردت الأبرار في ستة مواطن من كتاب الله، وهي كلها في المؤمنين، وهم ولا شك يزيدون على العشرة، قال تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾. [آل عمران: ٣-١٩٣]، وقال: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾. [الانفطار: ١٣-١٤]، ولم يرِدْ لفظ البررة إلا في موطنٍ واحد، وهو صفة للملائكة، وهو قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥-١٦]. ولعل ذلك يعود إلى أن الأبرار إذا قيسوا بالفجار كانوا قلة، فجيء بالفجار على جمع الكثرة، والأبرار على جمع القلة...، فجيء بالجمع للدلالة على القلة النسبية، وجيء في صفة الملائكة بلفظ البررة، لا الأبرار للدلالة على الكثرة؛ لأنهم كلهم كذلك بخلاف البشر»[(٣)].

(١) المرجع نفسه ص١٢١.

(٢) انظر: وسمية عبدالمحسن محمد المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص٥٧-٥٩.

(٣) فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية ص١٢٤-١٢٥.

وليس في هذا التوجيه لاستعمال جمعي التكسير (أبرار) و(بررة) بمعنى الكثرة مع أن أحدهما عندهم للقلة، وهو أبرار، والثاني للكثرة، وهو بررة، ما يقنع؛ لأنه على الأقل توجيه لا يتفق ومعنى القلة والكثرة كما حددوه لها، والراجح أن المتحكِّم بالاستعمال القرآني لهذين الجمعين أحياناً، إنما هو متطلبات البنية الموسيقية العامة للخطاب القرآني، يؤنس بذلك التساوق أو التجانس الصوتي المحروص عليه في قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ وقوله تعالى ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾، وسنلاحظ أن لموسيقا التركيب أثراً في اختيار بنية من أبنية الجمع دون أخرى، وذلك بغض الطرف عن قضية القلة والكثرة.

وبعد، فلعل فيما سبق ما يوضح وهْنَ تخريجات الدكتور السامرائي لما لم تستوعبه أصوله في مقولة القلة والكثرة من الاستعمال القرآني، مما يؤنس بأنه ليس في المدونة اللغوية المعتمدة في تقعيد العربية ما يعضد اطراد هذه المقولة، وهو ما يذهب إليه منكروها من المحدثين على ما سيتضح فيما يلي.

٢. محدثون منكرون لمقولة القلة والكثرة:

تعالت في الدرس الحديث أصوات تنكر مقولة جموع القلة، وجموع الكثرة جملة وتفصيلاً، وقبل أن نعرض لهذه الأصوات تحسن الإشارة إلى أن بعض المحدثين المعنيين بما نحن فيه، والمؤيدين للقدماء في هذه المقولة، رأوا أن الصواب في الجمع السالم دلالته على مطلق الجمع بلا تقييد بقلة أو كثرة[1].

أما المحدثون المنكرون لمقولة جموع القلة وجموع الكثرة جملة وتفصيلاً فمنهم علي أبو المكارم الذي يقول: «في جمع التكسير صور عديدة من الاختلاف، مردُّها في مجموعها إلى فوارق لهجية، وأهم هذه الاختلافات ما يتصل بتعدد صيغ الجمع لمفرد

(١) انظر: عبدالمنعم سيد عبدالعال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، ص٨، ٣٤.

واحد، فإنَّ من هذه الصيغ ما يطرد، والمطرد منها يعود إلى لهجات شائعة مسموعة كثيراً، أما غير المطرد فينتمي إلى لهجات أقل شيوعاً، وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن تفسير الاختلاف بين ما يُطلق عليه جمع القلة، وما يُطلق عليه جمع الكثرة. فإن هذين النوعين معاً لا يرتبطان بالعدد كما يتصور الصرفيون، وإنما هما من قبيل الاختلاف بين لهجتين شائعتين في جمع الصيغة أو الصيغ الواحدة »[1].

وأما أستاذنا **محمد الأنطاكي** فيصف تقسيم جموع التكسير إلى دالة على القلة ودالة على الكثرة بأنه «تقسيم تحكُّمي؛ إذ ليس لكل اسم في العربية جمعان: واحد للقلة، وآخر للكثرة، حتى يُسْتَعْمَل ذو القلة للقليل، وذو الكثرة للكثير. يُضافُ إلى ذلك أن أفصح النصوص الواصلة إلينا عن العرب لم نر فيها تفريقا بين جموع قلة وجموع كثرة »[2].

ويقول **إبراهيم أنيس** «إن العربية لَتُفَرِّقُ بين الجموع، فتجعل من الصيغ ما يفيد القلة، ومنها ما يفيد الكثرة حسب قول النحاة، فهم يؤكدون لنا أن الجمع الصحيح مثل مسلمين ومسلمات يفيد القلة، ويعبر عن عدد في حدود العشرة، كذلك جموع التكسير التي تجيء على مثالِ أرغفة وفتية وأفراس وأكعب، تفيد القلة التي اختلفوا في حدودها، ورأى معظمهم أنها لا تكاد تجاوز العشرة عدا،... فإذا طالبنا النحاة بتتبع هذا الذي يقررونه في نصوص اللغة واستعمالاتها وجدناهم على حيطة وحذر؛ إذ يزعمون أن العرب كثيراً ما تَسْتعمل جمع القلة مكان جمع الكثرة أو العكس لحكمة ما... نرى كل هذا في كتب النحاة، ونمر به مرور الشاك في صحته أو مطابقته للأسلوب العربي، فالقرآن الكريم مليء بأمثال الآيات: وهم في الغرفات آمنون - إن المسلمين والمسلمات- ثلاثة قروء؛ مما يبرهن على أن فكرة اختصاص القلة بصيغ، والكثرة بصيغ لم تكن من الظواهر الملتَزَمَة في اللغة العربية، وليس يشفع للنحاة قولهم في نهاية الحديث: إن العرب قد تستعمل هذه مكان تلك

(١) علي أبو المكارم ـ تقويم التفكير النحوي، ط: دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٩٢.
(٢) محمد الأنطاكي، المحيط، ط٣، دار الشرق العربي، بيروت، ١/ ٢٦٩.

أو العكس لحكمة ما؛ لأن مثل هذا القول يحمل في ثناياه دليلَ ضعف الرأي الذي ذهبوا إليه»[1].

ويستدل **محمد خير الحلواني أيضاً** على إنكاره لنظرية النحاة في دلالة جموع التكسير على القلة تارة وعلى الكثرة تارة أخرى بما يراه مناسباً من الأدلة العقلية، والأدلة النصية المحتج بها، فيقول: «إن هذا التقسيم ليس مستقيماً في كلام العرب كله، ويُعْتَرَض عليه بما يلي: هناك أسماء ليس لها إلا نوع واحد من الجمع، قد يكون جمع قلة، وقد يكون جمع كثرة، مثل رِجْل التي تجمع على أرجل...، وقلب التي تجمع على قلوب، وعلى هذا اجتمع في آية واحدة جمع القلة وجمع الكثرة، والعدد واحد، قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فقد اجتمع هنا: وجوه ومرافق، ورؤوس، وهي جموع كثرة، وأيد وأرجل، وهما جمعا قلة، والعدد واحد، لم يختلف. بل إن جمع القلة هنا يزيد على جمع الكثرة؛ لأن الأيدي والأرجل أكثر من الوجوه والرؤوس»[2].

وتراءى للحلواني أن الفصحاء لم يكونوا «يراعون هذا في كلامهم، فكثيراً ما يجتمع عندهم جمع القلة والكثرة في موضع واحد، ويكون للمفرد غيرُ جمعٍ... قال امرؤ القيس[3]:

ثيابُ بني عَوف طَهارى نقية وأوجههم عند المَشاهد غُرَّانُ

فالثياب جمع كثرة، والأوجه جمع قلة، مع أن الشاعر يمدح بني عوف، ولا يريد أن يقلل عددهم، ثم إنه وصف الأوجه القليلة بأنها غران، وهو جمع كثرة... وفي لغة القرآن دليل آخر؛ كقوله: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]، ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ١٥٣-١٥٤.
(٢) محمد خير الحلواني، الواضح في علم الصرف، ط٤، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٧م، ص ٢٥١.
(٣) امرؤ القيس، ديوانه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ص٨٤.

[الأعراف: ١٧٩] ففي الآية الأولى أغنت أل الجنسية عن الكثرة، وفي الثانية استعملَ كلمة قلوب، وهي للعدد الكثير، وأردفها بأعين، وهي للعدد القليل... وكثيراً ما نرى جمع القلة يستعمل في موضع الكثرة، وجمع الكثرة يوضع للقلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧] استعمل فيه جمع القلة «أفعال» والمقام يستدعي التكثير، وعكسه ما جاء في قوله: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فالعدد قليل، وفعول من جمع الكثرة»[(١)].

وشبيه بموقف الحلواني فيما نحن فيه موقف **وسمية المنصور** التي رأت أن الاستخدام اللغوي يتمرد على قسمة النحاة لجموع العربية إلى جموع قلة وجموع كثرة، كما رأت أن تقسيمهم هذا أدخلهم في مشاكل سياقية تطلبت حسماً وعلاجاً، ومن ذلك عدم تعدد الجموع في لفظ واحد، فكيف يخصصون للقلة فيه صيغة؟ وللكثرة فيها صيغة أخرى؟ وحتى الصيغ التي تعددَ جموعها، وأمكنهم تقسيمها إلى قلة وكثرة جاء الاستخدام متجاوزا تقسيماتهم، فما كان منهم إلا أن صرحوا أن هناك تداخلاً في الاستخدام، وانتهت الباحثة من معالجة ما سمي جموع قلة وجموع كثرة في الاستعمال القرآني، إلى أنه ليس لأبنية الجموع دلالة صرفية إفرادية على الكم، وأن دلالتها على القلة أو الكثرة محكومة بقرائن السياق[(٢)].

وهكذا يوضح منكرو مقولة جموع القلة والكثرة أنه ليس في الاستعمال ما يعضد اطراد هذه المقولة؛ لذا يرى **يوسف الصيداوي** أن هذه المقولة من العبث الجاد للنحاة الذين وضعوا لها مؤيِّدات من عند أنفسهم[(٣)]. وبذلك ينتهي عرض حجج القائلين بمقولة جموع القلة وجموع الكثرة في العربية وأدلتهم، وحجج الرافضين لها وأدلتهم، وفيما يلي مناقشة لهذه المقولة في ضوء ما جاء في هذا العرض.

(١) محمد خير الحلواني، الواضح في علم الصرف، ص١٥١- ٢٥٢. والغريب أن الحلواني المنكر لدلالة جموع التكسير على القلة أو الكثرة يقول بدلالة الجمع الصحيح عليها. انظر: المرجع نفسه، ص٢٣٩، ٢٤٤.

(٢) انظر: وسمية عبدالمحسن محمد المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص، ٨٧، ٩٠، ٩٣-٩٤.

(٣) يوسف الصيداوي، الكفاف، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢/ ٧٩١- ٧٩٢، وانظر: ٢/ ٧٩٣.

ثالثاً: مناقشة مقولة الكثرة والقلة في جموع العربية

١- أغلب ما استدَلَّ به النحاة على ما نحن فيه تصورات ذهنية وتعليلات عقلية، وهي:

أ. تصغير ما عرف عندهم بجموع القلة على لفظه كالاسم المفرد، وذلك بخلاف ما عرف عندهم بجموع الكثرة.

ب. جمع جموع القلة جمعَ تكسير على لفظها كالمفرد.

ج. تعليلهم لاقتصار جموع القلة على الثلاثي الأصول دون الرباعي أو الخماسي بخفة الثلاثي، وكثرة استعماله كثرة تفضي إلى جعله أكثر قابلية للتصريف والتغيير من الرباعي أو الخماسي.

هذه هي الاستدلالات أو التعليلات التي استدلوا بها على ما عُرِف لديهم بجموع القلة وجموع الكثرة، وهي -كما يظهر- استدلالات عقلية ذهنية، لا تكفي في إقرار ظواهر اللغة وتصنيفها وتقعيدها، فالفيصل في ذلك هو مدى حضور هذه الظاهرة عملياً في المدونة اللغوية، واللافت أن النحاة في هذه البابة لا يندر أن يطلقوا أحكامهم غير مشفوعة بما يؤيدها من الاستعمال اللغوي، كقول أحدهم: «الظاهر أن الاسم إن كان له جمع سلامة، وجمع كثرة فالسلامة للقلة، فالجفان في جمع الجفنة للكثرة، والجفنات للقلة.»[1]، فعلى هذا النحو يقر هذا النحويُّ ظاهرة لغوية من دون أن يدلل عليها بأدلة نصية.

٢- من أدلتهم على ما عرف لديهم بجموع القلة مجيء هذه الجموع معدوداً أو تمييزاً مجروراً للأعداد من الثلاثة حتى العشرة، وهذه الأعداد في العرف كما يرى النحاة قليلة؛ لذا يكون معدودها أحدَ

(١) هوامش شرح الكافية للرضي، ٢ / ١٩١.

ما عرف لديهم بجموع القلة، وذلك -كما يقولونء[1]- حتى توافق قلة المعدود قلة العدد، كـ(خمسة أوجه) و(ستة أسياف). بل يرى ابن يعيش أن «الغرض من المجيء بأبنية القلة أن تضاف أسماء أدنى العدد إليها، من نحو ثلاثة أثواب وخمسة أكلب»[2].

والجدير بالذكر أن هذه التراكيب ليس فيها دليل على ما استدلوا به عليه، من الناحية النقلية، ولا من الناحية العقلية. أما من الناحية النقلية فقد تبين من استقصاء ما في القرآن الكريم من التراكيب التي صُرِحَ فيها بمعدود الأعداد ذات الصلة أنها جاءت فيه خمسين مرة، واحدة جاء فيها المعدود مفرداً، وذلك مع العدد مئة، ومرة جاء اسم جمع (رهط) بينما جاء المعدود أربع عشرة مرة جمعاً صحيحاً، وقد لا حظنا من قبل هشاشة القول بدلالة الجمع الصحيح على القلة عند كثير من المعنيين قدماء ومحدثين، إضافة إلى أن الأكثر وروداً في فصيح الكلام أن يكون مميز هذه الأعداد جمع مكسراً، لا جمعاً سالماً[3].

وجاء معدود هذه الأعداد في القرآن الكريم إحدى عشرة مرة مما عرف عندهم بجموع الكثرة، وجاء ثلاث عشرة مرة جمعاً، مما عرف عندهم بجموع القلة، ولكن اللغة لم تستعمل لمفرد الاسم في هذه الحالة إلا جمعاً واحداً على زنة (أفعال) يستعمل للقلة والكثرة، وهو الجمع (أيام)[4]، مما يعني أنه ليس

(١) يقول القاسم بن الحسين الخوارزمي في (ترشيح العلل في شرح الجمل) تح: عادل محسن سالم العامري ط١، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م، ص٢٤٢-٢٤٣: «وإنما تضاف الثلاثة فما وراءها إلى الجمع اعتباراً للأصل؛ لأن الثلاثة أو الأربعة إلى ما زاد لا تكون مفردة، بل تكون جمعاً في معناه، وإنما يضاف إلى جموع القلة التي هي أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة لمحافظة المشاكلة بين التمييز والمميَّز» وانظر: عباس حسن في النحو الوافي، ٤/ ٦٢٨، وعبدالمنعم سيد عبدالعال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، ص٢٩-٣٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ٢٥.

(٣) يقول عباس حسن عن تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، في النحو الوافي، ٤/ ٥٢٨: «مع أن مدلول جمع التكسير الذي للقلة هو مدلول جمعي التصحيح عند سيبويه نجد كثرة من النحاة لا ترتضي التمييز بجمعي التصحيح» ولعل ما يؤيد موقف هذه الكثرة أن الجمع الصحيح جاء في القرآن الكريم أربع عشرة مرة معدوداً للأعداد من ثلاثة إلى عشرة، بينما جاء جمع التكسير أربعاً وثلاثين مرة.

(٤) لم يذكر الفراء لليوم في «الأيام والليالي والشهور» ص٣١ إلا جمعه على أيام.

جمعاً خاصاً بالقلة، كما يعني أن الاستعمال القرآني لم يستعمله لدلالته على القلة، بل لأن اللغة لم تجمع هذا الاسم جمعاً آخر. ولم يرد التركيب ذو الصلة موافقاً صراحة لمقولة النحاة في جموع القلة وجموع الكثرة إلا عشر مرات، اسْتُعْمِل فيها ما جُعِلَ عندهم من جموع القلة مع أن اللغة وضعت للاسم جمعاً آخر على أوزان جموع الكثرة، مما يعني أن نسبة استعمال القرآن لما يراه النحاة خاصاً بجموع القلة لم تتعد العشرين في المئة، وما كان كذلك لا تُبنى عليه قواعد اللغة.

على أنه لو اطرد السماع للنحاة على النحو الذي تصوروه في هذه القضية لما كان لهم في ذلك دليل على ما هم فيه؛ لأن القلة في هذا التركيب مستفادة من العدد لا من المعدود، وهو ما نص عليه النحاة أنفسهم[1]؛ لذا لم تلتزمه العربية في نحو (ثلاث مئة) فلم تقل ثلاث مئات، أو مئين[2] كما لم تحرص على المشاكلة المزعومة في الكثرة بين العدد والمعدود عندما يكون العدد دالاً على الكثرة، فقد أفردت المعدودَ مجروراً بإضافة العدد إليه مع (مئة) و(ألف)، نحو مئة كتاب، وألف كتاب، وعللوا ذلك بأن المعدود المفرد يكفي لبيان جنس عدده[3]، وإذا كان الأمر كذلك فما باله لم يكف لبيان جنس الأعداد من ثلاثة إلى العشرة؟!

ولو كان استدلال النحاة بمجيء ما عرف لديهم بجموع القلة تمييزاً أو معدوداً للأعداد القليلة لتُوَافِقَ قلة المعدود قلة العدد لجعلت العربية معدودَ الأعداد الدالة على الكثرة كالمئة والألف مما عرف لديهم بجموع الكثرة، ولكن لسان حال العربية يقول بخلاف ذلك تماماً، فقد جاء المعدود المجرور بإضافة هذه الأعداد مفرداً، وهذا يوضح ويؤيد حقيقة، مفادها أن العدد لا المعدود

(١) يقول القاسم بن الحسين الخوارزمي في «ترشيح العلل في شرح الجمل» ص٢٤٢: «فأما الثلاثة فما وراءها فلا بد فيها من ذكر العدد والجنس، لأن -كذا- بذكر العدد لا يعرف الجنس، وبذكر الجنس لا يعرف المقدار، فلا بد من ذكرهما».

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٢٤٤.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص٢٤٤.

هو الفيصل في تحديد الكم، وذلك بغض النظر عن المعدود سواء أكان جمعاً أو مفرداً، ذلك أن اللغات عامة لها منطقها الخاص بها، ولا تخضع بالضرورة لمستلزمات منطق التحليل العقلي، وفي ذلك يقول إبراهيم أنيس: «لا تكاد اللغات تخضع لنظام واحد في علاجها فكرةَ الإفراد والجمع، فمن لغات أفريقيا ما تتخذ صيغة للمفرد وأخرى للمثنى، وثالثة للمثلث، وأخيراً صيغة رابعة للجمع الذي عند أصحاب هذه اللغة يزيد على ثلاثة... والفكرة العامة التي تسيطر على علاج الجمع في معظم اللغات بعيدة كل البعد عن الدقة المنطقية، فالجمع اللغوي جمع تقريبي فيه بعض الغموض»(١).

ويُرْدِف أنيس كلامه هذا بما يزيد ما نحن فيه وضوحاً فيقول: «في حالة تمييز العدد لا ترى بعض اللغات ضرورة لجمع التمييز لأن فكرة الجمعية تتحقق في ذهن السامع والمتكلم بذكر العدد، ولا حاجة إذن لجمع تمييزه معه، ولقد تباينت اللغات في هذه الظاهرة، فالأوربية تجمع تمييز العدد مع كل الأعداد فيما عدا الواحد، والسامية تتخذ طريقاً وسطاً فتجمع التمييز مع بعضها، وتفرده مع البعض الآخر، ولكنها تسلك طريقاً معكوساً إذ تجمع مع القليل وتفرد مع الكثير، ونرى بجانب هذه وتلك اللغة المجرية تجعل التمييز مفرداً معها جميعاً»(٢).

٣- الملاحظ أن العربية لم تلتزم بأن يكون لكل اسم جمعان أحدهما للقلة، والآخر للكثرة، ولو كانت تُعَبِّر بأبنية محددة من أبنية جموعها عن القلة، وبأخرى عن الكثرة لشمل ذلك مختلف جموعها، ولكن الأمر على خلاف ذلك بإقرار النحاة أنفسهم، فقد نصوا على أن بعض الأسماء الثلاثية لم يأت جمعها إلا على بنية واحدة مما عرف لديهم بجموع القلة، أو بجموع الكثرة، بل نصوا أيضاً على أن رباعي الأصول وما فوقه لا يجمع إلا جمع كثرة، وفي هذه الحالات يستخدم

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٥٤-١٥٥

(٢) المرجع نفسه، ص١٥٥-١٥٦.

الجمعُ لمطلق الجمع، سواء أكان مما عرف لديهم بجموع القلة أو جموع الكثرة، ويتعيَّنُ مفهوما القلة أو الكثرة بموجب قرائن السياق الذي يستعمل فيه الجمع.

٤- لاحظنا أن بعض المحققين وكثيراً من المتأخرين رأوا أن جموع الكثرة تبدأ أصالة بالدلالة على الثلاثة إلى ما لا نهاية، وذلك -كما يقولون- لاستيعاب[١] ما سمع من استعمال ما عُرف عندهم بجموع الكثرة تمييزاً للأعداد من الثلاثة إلى العشرة، وللتخلُّص من الافتعال والتكلف في تعليل ذلك. وهو ما انتهت في العصر الحديث لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية القاهري التي ترى في قبول ما شاع استعماله جمع كثرة في تمييز أدنى العدد تيسيراً على الكتاب، وذلك كما تقول اللجنة لما صرح به النحاة من استعارة جمع الكثرة للقلة، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير، ولِما ورد من أمثلة في القرآن والحديث والشعر وكلام العرب[٢].

وهذا يعني أن كل ما عرف لديهم بجموع الكثرة يجوز حقيقة لا مجازا كـ(ثلاثة قروء) أن يستعمل حيث تستعمل جموع القلة، وبذلك تضيق دائرة انفراد بعض الجموع بالدلالة على القلة ضيقاً يهدد بنسف مقولة الكثرة والقلة في جموع العربية من داخلها.

(١) يقول وافي حاج حامد في ظاهرة جمع التكسير في اللغة العربية...، ص٤٨ عن المذهب القائل بأن جموع الكثرة تبدأ بالثلاثة إلى ما لا نهاية: ص٤٨ «يبدو أن هذا المذهب قد لاقى رواجاً عند المتأخرين أكثر من المتقدمين... ولعل عدداً من النحاة المتأخرين وجمعاً من علماء الأصول...قد أخذوا به رغبة في التيسير، وتبسيط المسائل خروجاً من أي تفرع أو تعقيد يثير خلافات وزوابع من التعليلات والافتراضات المرهقة؛ إذ الأخذُ به يُريح من عناء البحث في علة ورود صيغ للكثرة لمعدودات واقعة بين الثلاثة والعشرة، نحو خمسة رجال، وسبعة كتب، وثلاثة دراهم، ونحوه مما ورد به السماع، وفيما إذا كان ورودها من باب الحقيقة أم المجاز، أم من الاشتراك المعنوي، أم هو من باب الاستغناء، وإن كان استغناء فهل هو استغناء وضعي أم استعمالي... إلخ؟ وتلك الأسئلة تشكل محطات تحدٍّ، تواجه القائلين باختلاف جمعي القلة والكثرة مبدأ ومنتهى». ولدى عباس حسن في النحو الوافي، ٤/ ٦٢٧ ما يوافق هذا الكلام.

(٢) انظر: هلال ناجي، في تيسير تعليم مباحث النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٢، ١/ ٧٧.

٥- لاحظنا أن ما عرف لدى النحاة بالاستغناء الاستعمالي ليس مجزوماً بقصره على السماع، فقد أوحت عبارة بعضهم بذلك كما بيَّنا، بينما أوحت عبارة آخرين بمجرد وصف ذلك بالقلة دونما نص صريح على جوازه، أو قصره على السماع، وأجاز بعضهم قياسية إجازة مقيدة بالضعف حيناً، ومطلقة حيناً الآخر. ولا شك أن إجازة الاستغناء الاستعمالي بأحد الجمعين عن الآخر تُضَيِّقُ دائرة انفراد بعض الجموع بالدلالة على القلة، تضييقاً يهدد أيضاً بنسفها من الداخل. وهو ما يمكن أن يفهم من انتقاد ابن مالك لإجازة المبرد نحو (خمسة كلاب) بحجة حمله على خمسة من الكلاب، يقول ابن مالك: «قال المبرد في المقتضب: فإن قلت: ثلاثة حمير، وخمسة كلاب، جاز على أنك تريد: ثلاثة من الحمير، وخمسة من الكلاب، وجَعَلَ من ذلك (ثلاثة قروء). ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجر بجمع القلة؛ لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا»[(١)].

٦- الملاحظ أن اللغويين والنحاة أنفسهم لم يراعوا تبعات مقولة جموع القلة وجموع الكثرة، فقد يستعملون أحدهما حيث يُتَوقَّع استعمال الآخر، فـ(الحرف) مثلاً يجمع على (أحرف) للقلة وعلى (حروف) للكثرة؛ لذا نص بعضهم على أن: «يقال مثلاً: أربعة أحرف، أو عشرة أحرف، فإن زادت على العشرة قيل: حروف»[(٢)].

ومع ذلك استعمل بعض النحاة[(٣)] جمع الكثرة (حروف) في التعبير عمَّا يدخل في حيز القلة عندهم، ومن هذا القبيل عند سيبويه الباب الذي يتحدث

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١٩٩٠، ٢/ ٣٩٧.

(٢) فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص١١٩، وانظر: المبرد، المقتضب، ٢/ ١٥٨-١٥٩.

(٣) انظر: ابن الأنباري، أسرار العربية عني به محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، ص٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ط: دار صادر، ٥/ ١٥، ومكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة، وتحقيق التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، ط: دار الكتب العربية، ص٩٢- ٩٩، والكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي، تعليق وتوضيح محمد بهجة البيطار، ط: المجمع العلمي العربي، دمشق، ص١٥٦-١٦٢.

فيه عن الأحرف المشبهة بالفعل، والموسوم بـ(هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)[١].

ومن هذا القبيل قول الزجاجي (٣٣٧هـ): «اعلم أن حروف القسم أربعة... وهذه الحروف تخفض المقسم به»[٢]. وقال: «في هذا الباب ضروب من السؤال» ثم ذكر ستة أضرب[٣]، مما يعني أن المناسب للمقام جمع القلة (أضرب) لا جمع الكثرة (ضروب).

ومن هذا القبيل قول ابن جني (٣٩٣هـ): «وأصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل، وتلك حروف المضارعة في أفعل ونفعل وتفعل ويفعل...»[٤] وقوله: «ألا ترى أن المضارع مبناه أن ينتظم جميع حروف الماضي من أصل أو زائد»[٥].

ومن هذا القبيل قول محمد محيي الدين عبدالحميد عن الأحرف المشبهة بالفعل، وهي قليلة...«هذه الحروف لا تدخل على جملة، يجب فيها حذف المبتدأ... ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا»[٦]. وقال حسين نصار: «... وما زاد على ثلاثة حروف أصلية»[٧] فاستعمل جمع الكثرة (حروف) حيث ينبغي عندهم أن يستعمل جمع القلة (أحرف)

ومما نحن فيه صنيع نحوي محدث آخر يستعمل الجمعين (حروف) و(أحرف) دونما مراعاة لدلالة على قلة أو كثرة، وذلك في معرض حديثه عن حروف المعاني في العربية بين الإعمال والإهمال حيث يقول: «يقسم

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٣١.
(٢) الزجاجي، اللامات، تح: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥م.ص٨٣
(٣) الزجاجي، اللامات، تح، ص٧٣.
(٤) ابن جني، الخصائص، ١/ ٢٣٠، وانظر: ١/ ٢٣٦.
(٥) ابن جني، الخصائص، ١/ ٢٣١.
(٦) حواشي أوضح المسالك ١/ ٢٣٦.
(٧) حسين نصار، دراسات لغوية، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م، ص٣٣.

النحاة الحروف إلى نوعين: حروف مبان، وهي الأحرف الهجائية التي تبنى بها الكلمات العربية... وبعض هذه الأحرف تحمل معاني إضافية، فتدعى حروف معان، ويتحاشى بعض النحاة تسمية الأحرف الواردة لمجرد التوكيد حروف معان»[1]، وهكذا يسترسل هذا النحوي غير مفرِّق في الاستعمال بين قلة أو كثرة في استعمال الجمعين (أحرف) و(حروف)، فيقول: «الأحرف العوامل»[2]، وفي معرض الحديث عن الاختلاف في عدد حروف المعاني في العربية يقول: «وإحصاء هذه الأحرف مختلف فيه اختلافاً واسعاً، يبين عن افتقاد وحدة الرؤية والتصور لهذه الأحرف»[3].

وعدم مراعاة هؤلاء الأعلام لما تمليه مقولة جموع القلة وجموع الكثرة، واستعمالهم أحياناً لجمع الكثرة حيث يتوقع استعمال جمع القلة، أو العكس يشي بهشاشة هذه المقولة، وبعدم مراعاة حرمتها أحياناً في استعمال النحاة أنفسهم.

وبعد فلعل فيما تقدم في هذه المناقشة لمفهوم وضوابط وأحكام نظرية القلة والكثرة ما يؤنس بأنها مقولة لا يؤيدها الدليل العقلي، ولا النقلي، مما يشي بأن دلالة الجمع في العربية على الكثرة أو القلة أمر لا تعيِّنه بنيته الصرفية منفردة كدلالة بنية اسم الفاعل مثلاً على من قام بالحدث، أو دلالة أبنية اسم الآلة على الأداة التي ينجز بها الحدث الذي ينتمي وإياها إلى أسرة اشتقاقية واحدة، بل تعينه قرائن السياق الذي يستعمل فيه هذا الجمع. وهو ما سنحاول إيضاحه في الفقرة التالية.

(١) مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي؛ دراسة تأصيلية تركيبية، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٣٨.
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٣٩.
(٣) المرجع نفسه، ص٢٤٠.

رابعاً: دلالة جموع العربية على الكم دلالة تركيبية سياقية

ليس القول بأن دلالة جموع العربية على الكم دلالة تركيبية سياقية قولاً بدعاً، فقد بات من المسلم به أن جمهور العناصر اللغوية ليس له دلالة محددة خارج السياق، وأن جلَّ المعاني المعجمية لهذه العناصر ما هو في النهاية إلا مجموع دلالاتها السياقية التركيبية.

يضاف إلى ما تقدم أن أثر قرائن السياق في تحديد دلالة جموع العربية على الكم لم يكن غائباً عن تفكير المعنيين قدماء ومحدثين، ولكن الظاهر أن أحكامهم فيما نحن فيه كما تقول وسمية المنصور[1] أنستهم هذه الحقيقة، ومع ذلك أقرَّت هذه الحقيقة لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية القاهري حين نصت على دلالة الجمع أياً كان نوعه: جمع تكسير أو جمع تصحيح صالحة للقليل والكثير، وإنما يتعين أحدهما بقرينة[2].

على أن الملاحظ في حديث السابقين عن أثر القرائن في تعيين دلالة الجموع على الكم أمران[3]: أولهما أنهم إنما يُعْنَون ببيان هذا الأثر تحصينا لقولهم بوجود جموع في العربية دالة على القلة، وأخرى دالة على الكثرة، فإذا استعمل الجمع في غير ما وضع له احتيج إلى قرينة تدل على هذا العدول، كما احتيج إلى ضروب من التعليل والتأويل، وثانيهما أن معظمهم اقتصر في ذلك على قرينة التعْريفِ بأل الجنسية أو الإضافة.

(١) انظر: وسمية عبدالمحسن محمد المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص٨٨.

(٢) انظر: هلال ناجي، في تيسير تعليم مباحث النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٢، ١/ ٧٧.

(٣) انظر: الرضي، شرح الكافية، ٢/ ١٩١، وأبو حيان الأندلسي، الارتشاف، ١/ ١٩٤، وعبدالقادر البغدادي، خزانة الأدب، ٨/ ١٠٩-١١٠، وأحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص١٥٣-١٥٤، وعباس حسن، النحو الوافي ٤/ ٦٢٨. ومصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ٢/ ٢٩، وسمية عبدالمحسن محمد المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص ٩٣-٩٤، وعبدالمنعم سيد عبدالعال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ص ٢٩ -٣٠، وحجاج أنور عبدالكريم، الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير، مجلة جامعة الطائف/ الآداب والتربية، مج٢، ع٧، ٢٠١٢م، ص٢٨٠.

أما هذه الدراسة فتعنى بتوضيح وتأكيد أثر القرائن في تحديد الكم المُعَبَّر عنه بالجمع تسويغاً وتوكيداً للتحلُّل من مقولة جموع القلة وجموع الكثرة، أو للتخلي عنها، وذلك لأن ما جاء في المدونة اللغوية العربية لا يؤيدها، كما أن هذه الدراسة لا تكتفي ببيان أثر قرينة التعريف فيما نحن فيه، بل تُعْنَى أيضاً بكل ما يبدو له أثر في اختيار هذا الجمع أو ذاك، أو في بيان ما يدل عليه في هذا السياق، أو ذاك من قلة أوكثرة. كدواعي موسيقا الكلام، أو القرينة العقلية، أو المعارف العامة المساندة في فهم المقصود بالجمع، أوالعلاقات النحوية العامة الناظمة لعلاقة الجمع بغيره من مفردات التركيب كالوصف والإسناد والإضافة والإتباع والتعريف بأل، وغيره، أو ما يعرف بأغراض الكلام ومقاصده، إلى غير ذلك مما يمكن أن يكون له أثر في تحديد معالم مسار الجموع في الواقع، أو في الكشف عن معالم الكم في دلالاتها.

أثر موسيقا الكلام:

جعلَ بعضهم كما لاحظنا الضرورة الشعرية والسجع سبباً من أسباب تعدد أبنية جموع التكسير في اللغة العربية، ومن هذا القبيل جمع (صيرف) على صيارف في الضرورة، ومنه عند بعضهم، جمع (درهم) على دراهيم[1]، وفي ذلك ما يؤنس بأن لموسيقا الكلام، أو ما بات يعرف بالهندسة الصوتية أثراً في استعمال جمع دون غيره، وذلك بغض الطرف عن القلة أو الكثرة، وهو ما رجحناه في استعمال القرآن الكريم للجمع (أبرار) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ٨٢/ ١٣] وفي استعماله للجمع (بررة) في قوله: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ٨٠/ ١٦] وذلك بغض النظر عن الكثرة المفهومة هنا من تعرف الجمع بأل الجنسية، لا من زنته، فـ(أبرار) على (أفعال)، وهو من أوزان القلة عندهم، ومن القرينة العقلية في (بررة) والمتمثلة بأنه لا يستقيم عقلاً أن يكون الملائكة السفرة البررة قلة، على الأقل بالمفهوم الذي حدده النحاة للقلة في جموعها عندهم.

(١) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه الانتصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد، ط: دار الفكر، ١/ ٢٧-٢٨.

وممن أشار إلى أثر السياق الموسيقي في اختيار جمع دون آخر ابن مالك، وذلك في قوله: «ولا تضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع تصحيح، إلا إن أُهْمِلَ غيره، أو جاور ما أهمل غيره، فالأول نحو: ﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾، والثاني نحو: ﴿وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾ فإنه حقيق بأن يجيء على نحو مَفَاعِل؛ لأنه أولى بما واحده صالح له من جمع التصحيح، كقوله تعالى: ﴿أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾»[1].

ويوضِّح مرادَ ابن مالك فيما نحن فيه عباس حسن في حديثه عن مميِّز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، فيقول: «الأكثر وروداً في الكلام الفصيح أن يكون جمعَ تكسيرٍ، ويجوز أن يكون جمعاً للتصحيح مناسباً إذا لم يكن للكلمة جمع مستعمل للتكسير، نحو خمس صلوات، وسبع سنين، أو كان لها جمع تكسير مستعمل، ولكن يُعْدَل عنه إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره في الكلام، نحو سنبلات، فإنه مجاور في الآية الكريمة لسبع بقرات، فقال لمراعاة التنسيق: ﴿سَبْعَ سُنبُلَاتٍ﴾ بدل سنابل، لمناسبة بقرات التي تُرِكَ جمع تكسيرها في الآية»[2].

ومما نحن فيه إيثار (أشعار) جمع الشَّعْر بفتح الشين على الجمع (شعور) الدال على الكثرة، وهو الغالب جداً في الاستعمال دون (أشعار)[3] ومع ذلك اختاره الاستعمال القرآني في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ، وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [النحل: ١٦/ ٨٠]، فالراجح أن إيثار الجمع (أشعار) في هذا السياق الصوتي على الجمع (شعور) إنما كان لتحقيق التناظر الموسيقي مع الجمعين السابقين (أصواف) و(أوبار).

والراجح أيضاً أن الحرص على هذا التناظر هو أيضا سبب اختيار هذا الجمع في قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا سمعتم الحديث عنِّي تعرفه قلوبكم

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ٣٩٦.

(٢) عباس حسن، ط٣، دار المعارف بمصر، النحو الوافي، ٤/ ٥٢٨. و المراد بالآية قوله تعالى: (يوسفُ أيها الصِّدِّيقُ أفتنا في سبع بقرات سِمان يأكلهن سبعٌ عِجافٌ وسبعِ سنبلاتٍ خُضْرٍ وأُخَرَ يابسات) [يوسف: ١٢/ ٤٦]

(٣) انظر: محمود محمد الطناحي، في اللغة والأدب؛ بحوث ودراسات، ٢/ ٥٨٩.

وتلين له أشعاركم وأبشاركم»[1]، وقوله أيضاً: «يا معشر الأنصار أكرموا إخوانكم، فإنهم أشباهكم في الإسلام، أشبه شيءٍ بكم، أشعاراً وأبشار»[2]. فلا يخفى في هذه النصوص ما للتناظر الصوتي من أثر في استعمال الجمع (أشعار) دون الجمع (شعور) مع أن الثاني هو الغالب استعمالاً في جمع شَعْر، وأن الأول على أحد أوزان القلة عندهم، وقد استخدم للكثرة هنا كما هو واضح، مما يؤنس بأن الهندسة الصوتية في الكلام لا يندر أن تكون هي المتحكِّم باختيار جمع دون غيره، وذلك بغض الطرف عن قضية القلة والكثرة.

قرينة العلاقات النحوية العامة:

وللعلاقات النحوية العامة التي تربط الجمع بما بعده أو قبله أثر حاسم في تعيين الكم المدلول عليه بالجمع، وذلك بغض الطرفعن بنيته الصرفية، وهذا واضح في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا... أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ... فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ، أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ١٨-١٩] فالجمعان (ألْسِنة، وأشِحّة) في هذا السياق يدلان على الكثرة كما هو واضح، علما أنهما على زنة (أفْعِلَة) وهو من جموع القلة عند النحاة، وأن العربية وضعت لكل منهما جمعاً مكسراً آخر، يصنف في جموع الكثرة عندهم[3]، وفيما يلي عرض لنماذج تبين أثر مختلف العلاقات النحوية في تحديد الكم المراد من الجموع.

قرينة التعريف بأل الجنسية:

لتعريف الجمع بأل الجنسية أثر واضح في جعل الجمع دالاً على الكثرة، ولو كان عندهم من أبنية جموع القلة، والجدير بالذكر هو أنه قد يضاف إلى هذه

(١) الحديث برقم ١٦٠٥٨ في مسند الإمام أحمد، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م، ٢٥/ ٤٥٦.

(٢) الحديث برقم ١٥٥٨٩، في مسند أحمد، ٢٤/ ٣٢٧-٣٢٨.

(٣) شحيح يجمع على أشحة، وأشحاء، ولسان يجمع على ألْسِنَة، وألْسُن، ولُسُن.

القرينة قرينة نصية عامة، تعزز دلالة (أل) الجنسية على الكثرة أو تنقضها، فمما عززتها فيه قول حسان بن ثابت:

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فالجمع السالم (الجفنات) دل تعريفه بأل على الكثرة، وعزز هذه الدلالة أن القصد من هذا الكلام إنما هو فخر الشاعر بكرم قومه، فالجفنات هنا ليست قليلة، ولا معنى لأن يفخر الشاعر بقلة جفان قومه، غير أن هذا ليس معنى صرفياً، كما يقول الحلواني بل سياقي مقامي[1].

وقد يكون لأغراض الكلام ومقاصده، أو لمعنى المعنى أثر في جعل الجمع المعرَّف بأل الجنسية دالاً على القلة، ومن هذا القبيل عند ابن جني قول الشاعر[2]:

إذا نزل الأضيافُ كان عذوَّرا على الحيِّ حتى تستقلَّ مراجلُه

فقد حمل ابن جني (الأضياف) هنا على القلة مع أنه معرف بأل الدالة على العموم، وذلك لأن القلة هنا هي المناسبة لمعنى المدح، يقول أبو الفتح: «الأضياف هنا بلفظ القلة ومعناها أيضاً... وذلك أمدح لأنه إذا قرى الأضيافَ، وهم قليل بمراجل الحي أجمع فما ظنك به لو نزل به الضيفان الكثيرون»[3].

وعلى ذلك يمكن أن يحمل معنى (الأضياف) أيضاً في قول الأخطل[4] هاجياً قوم جرير:

قوم إذا استنبح الأضيافُ كلبهم قالوا لأمهم بولي على النار

(١) انظر: محمد خير الحلواني، الواضح في علم الصرف، ص٢٤٤.

(٢) البيت لزينب بنت الطثرية، ترثي أخاها. انظر: أبو علي القالي، الأمالي، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م، ٢/ ٨٥.

(٣) ابن جني، الخصائص، ٢/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) الأخطل، ديوانه، تح: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، ص١٦٦.

فالمناسب أن يفهم من الجمع (الأضياف) في هذا السياق القلة، لا الكثرة، مع أنه معرف بأل الجنسية، وذلك لأن الهجاء بالبخل يدعو إلى أن يكون الأضياف الذين يقصدون قوم جرير قلة، ومع ذلك يعرضون عنهم، لشدة بخلهم، وذلك أقذع في الهجاء.

قرينة الإضافة:

والإضافة في مقدمة العلاقات النحوية الفاصلة في تحديد دلالة الجمع على الكم، سواء أكان الجمع مضافاً أو مضافاً إليه، فإذا كان ما أضيف إلى الجمع عدداً حَسَم العددُ معنى القلة في الجمع، وذلك بغض النظر عن بنية الجمع، وهذا واضح في نحو (خمسة كلاب، أو خمسة أكلب، وثلاثة شخوص، أو ثلاثة قروء، أو ثلاثة أشخاص).

وإذا أضيف الجمع إلى ما بعده حدَّد المضافُ إليه في هذه الحالة الكم المقصودَ بالجمع، وذلك بغض النظر عن البنية الصرفية، وهو ما يفهم من ردِّ الرضي لما يُنْسب إلى الفراء من أن (فَعَلَة) من جموع القلة، يقول: «وزاد الفراء (فَعَلة)، كقوله: هم أكلة رأس، أي: قليلون يكفيهم، ويشبعهم رأس واحد، وليس بشيء؛ إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق فعلة»[1]، مما يعني أن القلة هنا استمدها الجمع (فَعَلَة) مما أضيف إليه.

ومن هذا القبيل ما في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٥/ ٦] حيث يدل الجمع (أيدي) بحكم الإضافة على الكثرة مع أنه على أحد أوزان القلة عندهم، وكذلك حال الجمع (أنفس) في ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٢٨]. ومما نحن فيه قوله تعالى أيضاً: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢/ ٧٤] فالمراد هنا بالجمع (قلوب) بحكم الإضافة أيضا إنما هو الكثرة، وبحكم الإضافة أيضا يدل جمع الكثرة نفسه على أقل

(١) الرضي، شرح الكافية، ٢/ ١٩٢.

القليل، فيُحْمَل[1] على أنه جمع في اللفظ دون المعنى، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤/ ٦٦].

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٤٧/ ٢٤]، فالجمع (أقفال) يدل في هذا السياق على الكثرة؛ لأنه أضيف إلى ضمير ما يدل على الكثرة، وهو القلوب، علماً أن أقفال عندهم من جموع القلة، وأن اللغة جمعته أيضاً على (قفول) وهو عندهم من جموع الكثرة. وهذا هو شأن الجمع (أسياف) في قول بشار[2] مفتخراً:

أحلَّتْ به أمُّ المنايا بناتِها بأسيافنا، إنَّا ردى مَنْ نحاربُه

.....

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافَنا ليل تهاوى كواكبُهْ

ويتضح أثر إضافة الجمع إلى ما بعده في تعين القلة بغض الطرف عن البنية الصرفية في نحو: (أكَلَة دجاجة، أو آكلو دجاجة). كما تتعين الكثرة في نحو: (آكلو لحوم البشر، وأكلة لحوم البشر). ومما نحن فيه (أسنان المشط، وأعضاء الجسم، وأصابع اليد)، فما أضيف إليه الجمع في هذه الأمثلة ونحوها هو الذي يحدد القلة أو الكثرة، وذلك بغض الطرف عما إذا كان عند النحاة من جموع القلة أو جموع الكثرة.

قرينة التبعية:

وقد تتعين القلة أو الكثرة في الجمع من علاقة التبعية التي تربطه بمتبوع ما، كالوصفية، وذلك بغض الطرف عما إذا كان الجمع على أحد أبنية القلة عندهم أو الكثرة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٨٩/ ٢]، وقوله: ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦/ ٣٩]، وقوله: ﴿فَيُضَاعِفَهُ لَهُ

(١) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢/ ٣٠٩.

(٢) - انظر: ديوانه، تح: محمد الطاهر بن عاشور، ط: وزارة الثقافة، الجزائر، ٢٠٠٧، ١/ ٣٣٤-٣٣٥.

أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢/ ٢٤٥]، وقول سيبويه: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده»(١)، وقوله أيضاً في الموضوع نفسه: «هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة»(٢)، وقوله عن الصاد والضاد والطاء والظاء: «هذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك في مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان»(٣)، فالملاحظ أن سيبويه استعمل جمعي الحروف والأحرف، والكم نفسه، وهو القلة، مع أن هذين الجمعين عند النحاة أحدهما للقلة والآخر للكثرة، والمعوَّل عليه في تحديد هذا الكم إنما هو قرينة وصف الجمع لا بنيته الصرفية.

ومما نحن فيه قول عروة بن الورد(٤):

أقسم جسمي في جسوم كثيرة ... وأحسو قراحَ الماء والماء بارد

وقول النمر بن تولب(٥):

ولاقيت الخيورَ وأخطأتني ... خطوبٌ جمة وعلوتُ قرني

والملاحظ في هذين البيتين الحرص على وصف (جسوم) و(خطوب) بالكثرة، وكلاهما على زنة (فعول) وهو من أبنية الكثرة عند النحاة، فهل يُلْزِمُنا منطق الذين يرون أن جموع الكثرة تبدأ دلالتها بالأحد عشر إلى ما لا نهاية أن نعد الصفة النحوية في هذه الحالة توكيدية، وذلك لتوكيدها معنى الكثرة المستفادة من البنية الصرفية؟

ومما حددتْ فيه الكمَّ المقصودَ بالجمع قرينة التبعية على البدلية قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٣٨]

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٣١.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٤١.
(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٦.
(٤) ديوانه، تح: أسماء أبو بكر محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص٦١.
(٥) ديوانه، تح: محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م، ص١٣٣.

علماً أن الجمع (آباء) على أحد أوزان القلة، وأن القرآن استعمله كثيراً للكثرة في سياقات أخرى.

قرينة الإسناد:

وقد يفهم كمُّ الجمع من قلة أو كثرة من العلاقة الإسنادية التي يكون الجمع طرفاً فيها، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٢٣] فالمعنى السياقي للخبر (أذلة) هنا الكثرة؛ لأنه خبر عن كثيرين، مع أن (أذلة) على زنة أفعلة، وهو من أبنية القلة، وأن اللغة جمعت المفرد (ذليل) أيضاً على وزن للكثرة، وهو أذلاء.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٣/ ٧]: ﴿وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنْكُمْ مُكَذِّبِينَ﴾ [الحاقة: ٦٩/ ٤٩] فجمعا السلامة في هاتين الآيتين يدلان على الكثرة مع أنهما عند كثير من النحاة من جموع القلة ما لم يكونا معرفين بأل الدالة على العموم، أو مضافين إلى ما يدل على الكثرة، وهذا غير دقيق فقد يدل الجمعان على الكثرة معرفين أو نكرتين، وذلك بحسب القرائن، ومما يدل فيه الصحيح على الكثرة بحكم العلاقة الإسنادية، قوله تعالى: ﴿نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١١] (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة: ٢/ ٣٩]، ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٣]، ومن هذا القبيل ما في قول الشاعر[1]:

وجوه الناس ما عُمِّرتَ بيضٌ طليقات، وأنفسهم فِراحُ

فالجمع السالم (طليقات) يدل على الكثرة في هذا السياق لأنه خبر عن وجوه الناس، وهي كثيرة؛ لأن الجمع (وجوه) مضاف إلى ما عرف بأل الدالة على الشمول، وأما الجمع (أنفس) فمع أنه عندهم من جموع القلة يدل في هذا السياق أيضاً على الكثرة، وذلك لأنه مضاف إلى ضمير الدال على الكثرة وهو

(١) البيت استشهد به ابن يعيش غير معزوٍّ في (شرح المفصل) ٥/ ٢٦، ولم يعزه أيضاً عاصم البيطار في (فهارس شرح المفصل)، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٩٠م. ص١١٦.

الناس، ولأنه أخبر عنه بالجمع فراح، وهو عندهم من جموع الكثرة.

وقد يكثِّرون الكثير بأن يسندوا إليه جمعاً على (أفعال) مع أنه من أوزان القلة، وهذا ما يلاحظ في قول الفراء: «يقال: شمس، وأشمس، وشموس. قال الشاعر:

ظلتْ شموسُ يومِه أشماسا

أي من شدة حرها»[1]، والمراد أن هذا اليوم شديد القيظ، فشموسه أشماس، أي شموس كثيرة، ذلك أنهم يجعلون كل ناحية من نواحي الشمس شمساً، وذلك تعبير عن شدة حرها.

قرينة العرف أو المعارف المساندة:

قد يفهم الكم المقصود بالجمع من المعارف العامة أو المساندة، لا من صيغة الجمع؛ لذا قد يكون للجمع نفسه معنى القلة في سياق، ومعنى الكثرة في سياق آخر، فالجمع أيام في قوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٢/ ٢٨] يدل على القلة؛ لأن المقصود به العشر الأخير من ذي الحجة، وآخرها يوم النحر، وكذلك يعنى القلة الجمع (أيام معدودات) في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٠٣]؛ لأن المقصود به هنا أيام التشريق، وهي الأيام الثلاثة بعد يوم النحر[2].

وواضح أن القلة في معنى الجمع (أيام) هنا إنما عرفت بالاستعانة بمعارف مستمدة من التفسير، وفقه الحج وشعائرهوأما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٣-١٨٤]، فيراد بالجمع نفسه، وهو (أيام) هنا الكثرة؛ لأن المقصود به شهر رمضان، كما يفهم من تفسير القرآن بالقرآن، والشهر ليست أيامه بالقليلة بمفهوم القلة عندهم.

(١) الفراء، الأيام والليالي والشهور، ص٩٥.

(٢) انظر: الفراء، الأيام والليالي والشهور، ص٨٩-٩١.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢/ ٣٣]، فالجمع السالم (السماوات) هنا يدل على القلة، فالسماوات سبع بدليل قوله تعالى: ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٩] ومن هذا القبيل دلالة الجمع السالم الصلوات في قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾[البقرة: ٢/ ٢٣٨]، فالمقصود بذلك الصلوات المفروضة في اليوم الواحد وهي خمس كما هو معروف. ومما نحن في هقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤٩/ ٤] فالراجح بالعرف والمعقول أن حجرات نساء الرسول في داره، أي غرفاتهن لا تتجاوز العشر، وإلا يكن الأمر كذلك فُهِمَ أن مسكنه صلى الله عليه وسلم قصر، وفي ذلك من معالم الغنى ما لم يعرف عنه صلوات ربي عليه.

وأخيراً قد تفهم القلة أو الكثرة من المقصد العام الذي يرمى المنشئ إلى التعبير عنه، مصحوباً ذلك بقرينة لفظية أو غير مصحوب، وذلك بغض النظر عن بنية الجمع، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢/ ٢١٩]، وقوله: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ١٢/ ٢٠]، فالظاهر من معطيات النص أن المراد بالجمعين (منافع) و(دراهم) القلة في هذا السياق مع أنهما عندهم من الجموع المشتركة بين القلة والكثرة. ومن هذا القبيل قول امرئ القيس[1]:

فلو أنها نفس تموت جميعة ولكنها نفس تساقَط أنفسا

فالجمع (أنفس) في هذا السياق مع أنه أحد أبنية القلة عندهم يدل على الكثرة؛ لأن المعنى أنه أي الشاعر مريض، فنفسه لا تخرج مرة، ولكنها تموت شيئاً فشيئاً[2]، وهذا يناسبه أن يكون هذا الجمع دالاً على الكثرة الباعثة على

(١) امرؤ القيس، ديوانه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ص١٠٧.
(٢) انظر: المصدر السابق.

الشكوى المعبر عنها في البيت خاصة، وفي النص عامة، ولذلك قيل عن الشاعر في البيت: إنه «يعاني من الموت البطيء، فكأن نفسه تقسَّمَت إلى أنفس، تموت واحدة تلو أخرى، فيقول: لو كانت لي نفسٌ واحدة لهان الأمر، ولكنها أنفس كثيرة»[1].

وبعد فلعل فيما تقدم ما يقنع بأن دلالة الجموع العربية على الكم دلالة تركيبية، تحددها قرائن السياق، لا الأبنية الصرفية، مما يؤنس بصحة رأي من يقول بأنه ليس في المدونة اللغوية العربية المعتمدة ما يعضد اطراد مقولة النحاة بأن العربية خَصَّتْ بعض جموعها بالدلالة على القلة، كما خصت بعضها الآخر بالدلالة على الكثرة.

(١) محمود محمد الطناحي، في اللغة والأدب، ٢/ ٧٥٠.

نتائج البحث

وبعد فلعله اتضح فيما سبق من هذه الدراسة أن ما قدمه القائلون بنظرية جموع القلة وجموع الكثرة من أدلة وأحكام وضوابط لا يُقنع بصحة نظريتهم هذه، فجُلُّ هذه الأدلة من قبيل التصورات العقلية والاستدلالات الذهنية، وما هذا شأنه لا يكفي في إثبات الظواهر اللغوية وتقعيدها، أما دليلهم النقلي، وهو مجيء ما سموه جموع القلة معدوداً للأعداد الواقعة بين الثلاثة والعشرة، فقد اتضح أن ذلك لا يمثل عند التحقيق إلا عشرين في المئة من الاستعمال القرآني، وما هذه نسبته لا تقوم قاعدة عليه.

يضاف إلى ذلك أنه كما اتضح لا دليل للنحاة في هذا التركيب على ما هم فيه، ولو اطرد الاستعمال به؛ لأن القلة مستفادة في هذه الحالة من العدد، لا من المعدود، ولا صحة لما ادُّعِيَ من أنه إنما جيء بهذه الجموع معدوداتٍ لهذه الأعداد لتوافق قلتُها قلةَ هذه الأعداد، بدليل أن العربية نفسها تأتي بمعدود العدد الكثير كالمئة والألف، و(المليون والمليار والتريليون حديثاً) مفرداً لا جمعاً، فلو كان استدلال النحاة صحيحاً لجعلتِ العربية معدود العدد الكثير جمعاً دالاً على الكثرة أيضاً، يضاف إلى ما تقدم أن الضوابط والأحكام التي أقام النحاة عليها نظرية جموع القلة والكثرة إذا ما نظر إليها نظرة عامة متكاملة يشعر المرء بأنها تنسف هذه النظرية من أساسها، وفيما يلي إيجاز لهذه الضوابط والأحكام توضيحاً وتوكيداً لما انتهت إلي هذه الدراسة من ضرورة التخفف في أحكام العربية من مقولة الكثرة والقلة المنسوبة إلى جموعها:

١- إن فكرة القلة والكثرة في جموع العربية مقصورة على الاسم الثلاثي المجرد أو المزيد، أما الرباعي والخماسي مجردين أو مزيدين فلا دلالة لجموعهما بالبنية على قلة أو كثرة، مما يشي بأن العربية على التسليم بصحة مقولة الكثرة والقلة في جموعها لا تلتزم هذه المقولة في شطر كبير من أسمائها، وهو ما يضعِّف القول بهذه المقولة، كما يعني أن

مستعمل العربية في هذه الحالة يعول على قرائن السياق في تعيين المراد من معنيي القلة أو الكثرة، إن كان معنياً بذلك.

٢- مما يضعف القول بهذه المقولة أيضاً ما سُمِّيَ عند النحاة بالاستغناء الوضعي، وهو أن العربية لا توفر دائماً للثلاثي المجرد أو المزيد جمعين، أحدهما للقلة وثانيهما للكثرة. وفي هذه الحالة يُسْتَعْمَل الجمعُ الذي أوجدته العربية لهذين المعنيين، وذلك بغض الطرف عن كونه عندهم من جموع القلة أو الكثرة. وهو ما يعني أيضاً أن يعول مستعمل العربية على قرائن السياق في تعيين المراد منهما، إن كان معنياً بذلك.

٣- مما يضعف القول بهذه المقولة أيضاً ما سُمِّيَ عند النحاة بالاستغناء أو الإنابة الاستعمالية، وذلك عندما تضع العربية للاسم جمعين، أحدهما في تصور أصحاب مقولة الكثرة والقلة للقلة، وثانيهما للكثرة. ولكن المعطيات في المدونة جرت عملياً باستعمال أحد هذين الجمعين لأي من معنيي القلة والكثرة، وقد لا حظنا أن فريقاً من النحاة قدماء ومحدثين أجازوا هذا الضرب من الاستغناء، وهو ما انتهت إلى إجازته في العصر الحديث لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة. وفي حالة الإنابة الاستعمالية هذه أيضاً يعول مستعمل العربية على قرائن السياق في تعيين المراد بالجمع من معنيي القلة أو الكثرة.

٤- أجاز كثير من النحاة قديماً وحديثاً ومنهم لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة، استعمال ما عرف بجموع الكثرة مميزاً لأعداد القلة المتمثلة بالأعداد من ثلاثة إلى عشرة، وذلك عملاً من مجيزي ذلك بما شاع في الاستعمال قديماً وحديثاً. وفي هذه أيضاً يعول مستعمل العربية على قرائن السياق في تعيين المراد بالجمع من معنيي القلة أو الكثرة. وإذا كان الأمر كذلك فما الحكمة من التمسك بمقولة أن في العربية جموعاً خاصة بالدلالة على القلة، وأخرى خاصة بالكثرة.

٥- اتضح في الأحكام والضوابط التي جاءت في الفقرات الأربع السابقة، والتي تشمل مختلف حالات الجمع في العربية، أن الذي يعول عليه في الكم المراد بالجمع من قلة أو كثرة إنما هو القرائن السياقية، لا البنى الصرفية لهذ الجموع، وهو ما وقفنا على معالم للقول به جزئياً أو كلياً عند عدد من المعنيين بما نحن فيه قديماً وحديثاً، وهو ما انتهت إليه لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية في القاهرة، وهو أيضاً ما عملت على التدليل على صحته هذه الدراسة بأدلة نصية من المستعمل من المدونة اللغوية العربي. وإذا كان الأمر كذلك فما الحكمة من التمسك بمقولة أن في العربية جموعاً خاصة بالدلالة على القلة، وأخرى خاصة بالكثرة.

فكل ما تقدم في هذا الإيجاز يوضح أن اختصاص بعض جموع العربية بالدلالة على القلة، وأخرى بالدلالة على الكثرة قول ليس له ما يؤيده من حيث النظر العقلي، ولا من حيث الدليل النقلي، كما يوضح أن دلالة الجمع في العربية على الكثرة أو القلة أمر لا تعيِّنه بنيته الصرفية منفردة كدلالة بنية اسم الفاعل مثلا على مَنْ قام بالحدث، أو دلالة أبنية اسم الآلة على الأداة التي يُنْجز بها الحدث الذي ينتمي وإياها إلى أسرة اشتقاقية واحدة، بل تعيِّنه قرائن السياق الذي يستعمل فيه هذا الجمع، أي أنه ليس لأبنية الجمع في العربية معنى إفرادي، تجعل بعضها خاصاً بهذا الضرب من ضروب الكم، كما تجعل بعضها الآخر خاصاً بضرب آخر من ضروبه.

مصادر البحث ومراجعه

- **إبراهيم أنيس**، من أسرار اللغة، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- **إبراهيم السامرائي**، فقه اللغة المقارن، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨م.
- **أحمد الحملاوي**، شذا العرف في فن الصرف، تقديم محمد عبد المعطي، ط دار الكيان الرياض.
- **أحمد بن حنبل**، مسنده، تح. شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.
- **الأخطل**، ديوانه، تح.مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.
- **ابن الأنباري**، الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه الانتصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد، ط. دار الفكر.
  - أسرار العربية، عني به محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.
- **امرؤ القيس**، ديوانه، تح.محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، القاهرة.
- **أوغدن ورتشاردز. معنى المعنى**، تر. د. كيان أحمد حازم يحيى، ط. دار الكتاب الجديد المتحدة.
- **برجرشتراسر**، التطور النحوي للغة العربية، تر. د. رمضان عبدالتواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- **بشار بن برد**، ديوانه، تح. محمد الطاهر بن عاشور، ط. وزارة الثقافة، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط، دارالثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٠م.
- **ابن جني**، المحتسب، تح. علي النجدي ناصف، وزميليه، ط. وزارة الأوقاف، مصر، ١٩٩٤م.
  - الخصائص، تح. محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت.
- **حجاج أنور عبدالكريم**، الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير، مجلة جامعة الطائف، مج٢، ع٧، ٢٠١٢م.
- **حسان بن ثابت**، ديوانه، شرح عبد أ.مهنا، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

- **أبو حيان الأندلسي**، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح. مصطفى أحمد النماس، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م.
- **دانييل مانيس**، علم اللغة، تر. عبدالرزاق الأصفر، وزميله [في] مجلة الموقف الأدبي، ع ١٣٥-١٣٦، دمشق، ١٩٨٦م.
- **الدماميني**، المنهل الصافي في شرح الوافي في النحو. تح.محمد خلف الكلوت. ماجستير. جامعة البعث ٢٠١٢م.
- **رضي الدين الأستراباذي**، شرح الكافية، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- **الزجاجي**، الإيضاح في علل النحو، تح. مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م.
  - الجمل في النحو، تح. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.
  - اللامات، تح. مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق١٩٨٥م.
- **الزمخشري**، المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل، بيروت.
- **ابن السراج**، الأصول، تح. عبدالحسن الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
- **سيبويه**، الكتاب، تح. عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- **السيد أحمد عبدالغفور**، التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، الإسكندرية، ط دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣م.
- **السيوطي**، الأشباه والنظائر، تح. عبدالإله النبهان، ورفاقه، ط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧م.
  - همع الهوامع، ط١، عناية محمد بدر النعساني، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٢٧هـ.
- **عروة بن الورد**، ديوانه، تح.أسماء أبو بكر محمد، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- **عباس حسن**، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف بمصر.
- **عبدالقادر البغدادي**، خزانة الأدب، تح. عبدالسلام هارون، ط، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **عبدالمنعم سيد عبدالعال**، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **علي أبو المكارم**، تقويم التفكير النحوي، ط دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- **علي عبدالواحد وافي**، فقه اللغة، ط١، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٥م.
- **القاسم بن الحسين الخوارزمي** (٦١٧هـ) في (ترشيح العلل في شرح الجمل) تح. عادل محسن سالم العامري ط١، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م.
- **فاضل صالح السامرائي**، معاني الأبنية في العربية، ط٢، دار عمار، عمان، ٢٠٠٧م.
- **الفراء؛ يحيى بن زياد**، الأيام والليالي والشهور، تح: إبراهيم الأبياري، ط٢، عدة دور نشر، القاهرة - بيروت، ١٩٨٠م.
- **الكنغراوي**، الموفي في النحو الكوفي، تعليق وتوضيح محمد بهجة البيطار، ط، المجمع العلمي العربي، دمشق.
- **ابن مالك**، شرح التسهيل، تح: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، ١٩٩٠م.
- **المبرد؛ محمد بن يزيد**، المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، ط، عالم الكتب، بيروت.
- **محمد الأنطاكي**، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط٣، دار الشرق العربي، بيروت.
- **محمد خير الحلواني**، الواضح في علم الصرف، ط٤، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٧م.
- **محمد عبدو فلفل**، أضواء على المشكلة اللغوية العربية، ط١، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٣م.
- **محمود محمد الطناحي**، في اللغة والأدب؛ دراسات وبحوث، ط، دار الغرب الإسلامي.
- **مصطفى بن حمزة**، نظرية العامل في النحو العربي؛ دراسة تأصيلية تركيبية، ط١، بلا طابع، أو مكان الطبع، ٢٠٠٤م.
- **مصطفى الغلاييني**، جامع الدروس العربية، مراجعة عبدالمنعم خفاجة، ط، ٣٠، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٩٤م.
- **مكي بن أبي طالب القيسي**، الرعاية لتجويد القراءة، وتحقيق التلاوة، تح: أحمد حسن فرحات، ط، دار الكتب العربية.
- **النمر بن تولب**، ديوانه، تح: محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.

- **ابن هشام الأنصاري**، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
- مغني اللبيب، تح: مازن المبارك، ومحمد على حمد الله، ط٢، دار الفكر.
- **هلال ناجي**، في تيسير تعليم مباحث النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٨٢، ج١، دمش، ٢٠٠٧م.
- **وافي حاج حامد**، ظاهرة جمع التكسير في اللغة العربية، ماجستير، الجامعة الأمريكية بيروت، ٢٠٠٣م.
- **ابن يعيش**، شرح المفصل، ط، دار صادر، بيروت.
- **وئام الحيزم**، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بلا طبعة، ولا تاريخها، ولا مكانها.
- **وسمية عبدالمحسن محمد المنصور**، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٤م.
- **يوسف الصيداوي**، الكفاف، ط١، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٩م.